جامعة مؤتة
كليّة الدّراسات العليا

السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الأردني

إعداد
عهد غالب الرواشدة

إشراف
الدَّكتورة ولاء عبدالفتاح الصرايرة

رسالة مقدّمة إلى كليّة الدّراسات العليا
استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير
في تخصص علم جريمة/ قسم علم الإجتماع

جامعة مؤتة، 2021

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عهد غالب سليمان الرواشده

والموسومة بـ: السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة

القسم: علم الجريمة في تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢ قرار رقم

أعضاء اللجنة:		التوقيع
د. ولاء عبدالفتاح محمود الصرايره		مشرفا ومقررا
د. نسرين عبدالله عبدالقادر البحري		عضوا
د. نجاح حسين حمد الهبارنه		عضوا
د. نسرين محمود محمد الكركي		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د مخلد سليمان الطراونة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الإهداء

الى تلك البسمه المنتشرة في انحاء حياتي ، محيطة بي كدائرة مغلقة تطوقني وتشعل بداخلي الهمم ، بسمة ما انكفت لحظة من لحظات حياتي ، الا وكانت هي المعول والمحرك لي لتدفعني نحو القمم ، بسمة انهملت علي كسحاب ماطر ، مزونه حملت لي الرضا والسعادة منذ الصرخة الاولى على هذه البسيطه وحتى اليوم ، والداي ، غالب الذي غلب الدنيا باكملها ليوفي العهد بي ولي ، وفيروز التي شدا سحر لحنها حتى اسكتت العالم لي وبي ،،، الى نصفي الاخر ، منبت اضلعي ، وانا بعث ضلعه، سنفونية السعادة ، شاطئ الراحة ، رسالة الهناء ، وقاتل الشقاء ، من تعب وسهر وحمل معي وعني اثقال الحياه ، الى من كان لي السند و الداعم ، فنثر ورود عطائه على ارجاء حياتي ، فما اشتممت منذ التقيتها وحتى اليوم سوى الحب والسعادة ، زوجي الذي شابه اسمه اسم اخر الانبياء فحمل من صفاته الكثير ،، الى عائلتي الثانية موطن سعادتي وبوابة حيا...

عهد غالب الرواشدة

الشُّكر والتَّقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيلِ الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، كن عالماً فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

وأخص بالتقدير والشكر معلمتي الفاضلة (الدكتورة ولاء عبدالفتاح الصرايرة)، التي أقولُ لها بُشراك قول رسول الله صلىّ الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أنني أتوجه بخالص الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، () على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه ليسهموا في إنجازها وخروجها بأفضل صورة ممكنة.

كما وأتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، الذين كانوا عوناً لي في مشواري التعليمي هذا ونوراً يضيءُ الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر.

والله ولي التوفيق

عهد غالب الرواشدة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصّفحة
الإهداء	أ
الشُّكر والتَّقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الملاحق	و
الملخّص باللُّغة العربيّة	ز
الملخّص باللُّغة الانجليزيّة	ح
الفصل الأوّل: خلفيّة الدّراسة وأهميتّها	**1**
1.1 المقدّمة	1
2.1 مشكلة الدّراسة	5
3.1 أسئلة الدّراسة	7
4.1 أهداف الدّراسة	7
5.1 أهميّة الدّراسة	8
6.1 التعريفات النظرية والإجرائية	9
7.1 محددات الدّراسة	11
الفصل الثَّاني: الإطار النّظريّ والدّراسات السّابقة	**12**
1.2 الإطار النّظريّ	12
2.2 الدّراسات السّابقة	45
الفصل الثَّالث: المنهجيّة والتّصميم	**56**
1.3 منهجيّة الدّراسة	56
2.3 مجتمع الدّراسة	56
3.3 عيِّنة الدّراسة	56

المحتوى	الصّفحة
4.3 أدوات الدّراسة	58
5.3 صدق أدوات الدّراسة	59
6.3 ثبات أدوات الدّراسة	61
7.3 معيار الحكم	62
8.3 إجراءات تطبيق الدراسة	62
9.3 المعالجة الإحصائيّة	63
الفصل الرّابع: عرض النّتائج ومناقشتها والتّوصيات	**64**
1.4 عرض النّتائج	64
2.4 مناقشة النتائج	72
3.4 التّوصيات	76
المراجع	77
الملاحق	85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	عدد مراكز الأحداث وعدد النزلاء فيها في آخر ثلاث سنوات	3
.2	عدد الداخلين لدور رعاية الأحداث في الأردن حسب التهمة	5
.3	خصائص عيَّنة الدّراسة حسب المتغيّرات الدّيموغرافية	57
.4	فقرات المقياس وتوزيعها على متغيّرات الدراسة	59
.5	معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكُلّية على مقياس السياسة الجنائية	60
.6	معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكُلّية على مقياس الانحراف	60
.7	معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لمقياس السياسة الجنائية	61
.8	معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لمقياس الانحراف	62
.9	معيار الحكم على فقرات الاستبانة	62
.10	مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني	64
.11	الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين للسياسة الجنائية	66
.12	يوضح مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين السياسة الجنائية والانحراف	67
.13	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمتغيّرات الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الخبرة، اختصاص المحامي	68
.14	نتائج تحليل التَّباين الأحادي للكشف عن الفروق في تقديرات أفراد العيَّنة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الخبرة، اختصاص المحامي)	70
.15	نتائج إختبار (**t**) لتحديد الفروق في متغير المستوى التعليمي	71
.16	نتائج اختبار شافيه لمتغير الخبرة	71
.17	نتائج إختبار (**t**) لتحديد الفروق في متغير اختصاص المحامي	71

قائمة الملاحق

الرمز	العنوان	الصفحة
أ.	الاستبانة الالكترونية على نموذج جوجل (Google Form)	86
ب.	أداة الدراسة بصورتها الأولية	89
ج.	أسماء المحكمين	98
د.	أداة الدراسة بصورتها النهائية	100

الملخّص

السياسه الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني

عهد الرواشدة

جامعة مؤتة، 2021

هدفت هذه الدّراسة التعرف على السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني، ولتحقيق أهداف الدّراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبانة تكونت من محورين، الأوّل السياسة الجنائية، والثّانيّ ظاهرة الانحراف، وتكوّنت عيَّنة الدّراسة من (222) محامي اخْتِيرُوا بطريقة العينة الملائمة.

وأظهرت نتائج الدّراسة أن مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني جاء بدرجة مرتفعة، وأنّ المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات المبحوثين للسياسة الجنائية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، كما أن جميع العلاقات الارتباطية دالّة إحصائياً، بين المتغيرات المستقلة والممثلة بالسياسة الجنائية، والانحراف كمتغير تابع، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين السياسة الجنائية والانحراف ككل (0.836)، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة في تقديرات مفردات عيَّنة الدّراسة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات (الجنس والعمر)، في حين أنهُ يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة في تقديرات مفردات عيَّنة الدّراسة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات المستوى التعليمي ولصالح البكالوريوس، والخبرة لصالح من خبرتهم 11 سنة فأكثر، واختصاص المحامي ولصالح المحاميين الشرعيين.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة تفعيل الجانب الوقائي في مواجهة ظاهرة الانحراف، وهو ما يحتم على المؤسسات الامنية والقضائية دراسة كافة عوامل وأسباب الانحراف والعمل على مكافحتها والتخلص منها، والاهتمام بالشباب وملء أوقات فراغهم بما ينفعهم ويجعلهم محصنين ضد السلوكيات المنحرفة، عن طريق إنشاء نوادٍ شبابية وخاصةً في المناطق التي تعتبر بيئة خصبة لانتشار ظاهرة الانحراف.

الكلمات المفتاحيّة: السياسة الجنائية، الانحراف، المجتمع الأردني، نقابة المحامين.

Abstract

Criminal policy and its role in preventing delinquency in Jordanian society

Ahed Alrwashdeh

Mu'tah University, 2021

This study aimed to identify the criminal policy and its role in preventing delinquency in Jordanian society. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used. A questionnaire was developed that consisted of two axes, the first is criminal policy, and the second is the phenomenon of deviation, and the study sample consisted of (222) lawyers who were chosen by a appropriate sampling method.

The results of the study showed that the level of prevalence of the phenomenon of deviation in the Jordanian society was at a high degree, and that the arithmetic means of the respondents' estimates of criminal policy came at the macro level to a high degree. Also, all the correlations are statistically significant, between the independent variables represented by criminal policy, and deviation as a dependent variable, and the total value of the correlation between criminal policy and deviation as a whole is (0.836). In addition to the absence of statistically significant differences at the level of significance in the estimations of the members of the study sample toward the criminal policy due to the variables (gender and age), while there were statistically significant differences at the level of significance in the estimations of the sample members toward the criminal policy due to the variables of educational level in favor of a bachelor's degree, and experience in favor of those with experience of 11 years or more, and the specialization of a lawyer in favor of legal lawyers.

The study came up with a set of recommendations, most notably: necessity of activating the preventive aspect in confronting the phenomenon of deviation, which necessitates the security and judicial institutions to study all the factors and causes of deviation and work to combat and get rid of them, and taking care of young people and filling their free time with what benefits them and makes them immune to deviant behaviors, by establishing youth clubs, especially in areas that are considered a fertile environment for the spread of the phenomenon of delinquency.

Keywords: Criminal policy, delinquency, Jordanian society, Bar Association.

الفصل الأوّل

خلفيّة الدّراسة ومشكلتها

1.1 مقدّمة

أدت التغيرات والتطورات الاجتماعية المتنوعة على كافة الأصعدة إلى إحداث تغيرات شاملة في البُنى والهياكل الإجتماعية لدى الأفراد والمجتمعات، وقد أثرت الكثير من هذه التطورات بشكل سلبي على الأفراد والمجتمعات مما أحدث حالة من عدم التوازن، وهو ما قد ينجم عنه تفشي ظاهرة الانحراف وإنتشار الجريمة.

تعتبر ظاهرة الانحراف من الظواهر القديمة المنتشرة في كافة المجتمعات حول العالم، ولكن أسبابها ودوافعها تختلف تِبعًا لإختلاف المعايير والسلوكيات السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي والثقافي، لذلك فإن ظاهرة الإنحرف تعتبر من أكثر المعوقات الوظيفية للنسق الإجتماعي خاصةً إذا تعلق الأمر بالأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد (مصلح، 2010).

كما أن ظاهرة الانحراف تعتبر من الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها كافة المجتمعات، فلا يكاد يوجد مجتمع يخلو من المنحرفين، وإن كان معدل ونوعية السلوكيات والجرائم المُرتكبة تختلف من مجتمع إلى آخر (العازمي، 2019). بالإضافة إلى أن ظاهرة الانحراف تُعد مشكلة إجتماعية خطيرة سواء على الأفراد أنفسهم أو على المجتمعات التي ينتمون إليها، خصوصًا عندما يتعرض الفرد لمقاومة الأسرة والمجتمع لسلوكياتهِ الخاطئة (عبدالقادر، 2017).

ويعتبر الانحراف من أخطر المشاكل الاجتماعية على إعتبار أن الانحراف هو نواة لإجرام البالغين، حيث إن الانحراف يُمثل الطريق إلى إرتكاب الجرائم وإنتهاك القوانين ومخالفتها (بوخميس، 2012).

تعدّ دراسة ظاهرة الانحراف ضرورية، وذلك بسبب تفشي هذه الظاهرة بصورة تبعث على القلق والخوف، لاتساعها، وزيادة أنماط السلوك المنحرف، كالسرقة، التشرّد، التسوّل، ممارسة العنف، العدوان على الآخرين وغيرها من الصور التي يتبدى فيها السلوك المنحرف، والذي يشكل تهديداً خطيراً لمصالح الناس وحياتهم من جهة، وحياة المجتمع من جهة أخرى (مصلح، 2010).

فالمجتمع المنحرف مجتمع غير سويٍّ، وتنعكس صورة انحرافه على أبنائه وخاصة الأطفال الذين هم بحاجة إلى المساعدة والعطف والرعاية حتى يكتمل نضجهم، ويستطيعوا بناء شخصيتهم بناءً سليماً خالياً من مظاهر الانحراف التي تشوّه صورة هذا المجتمع وتسيء إلى سمعته (منصور، 2007).

والانحراف لا يولد بالفطرة بل يتواجد بسبب المحيط الذي أثر عليه، والعوامل التي ساعدت على تكوين سلوك المنحرف، ومدى تأثره بالبيئة التي يستمد منها سلوكه، فقد أكدت معظم البحوث والدراسات على أن السبب الرئيسي لانحراف السلوك هو الأسرة، فغياب دورة الأسرة في التنشئة الصحيحة والتربية والاهتمام والمتابعة يؤدي إلى انحراف السلوك (مخامرة، 2017).

وقد تعددت أسباب الانحراف، فمنها الفراغ، والمال الزائد، والفقر، والطاقة الشبابية، وقصور التربية، وإهمال الأبناء، والإعلام التلفزيوني والإلكتروني، وقصور الجانب الإرشادي في البيت والمدرسة والجامعات والنوادي الثقافية وانعدام الحوار، ويعد السببان الأخيران هما الرئيسيان في انحراف السلوك، فجعل المشرع يركز على الجانب الأسري في كل من قانون الطفل، والجزاء والأحداث، فشدد على دور الوالدين وعاقبهما لحماية جيل المستقبل (عبدالله، 2010).

والجدول التالي يبين عدد مراكز الأحداث وعدد النزلاء فيها في آخر ثلاث سنوات، مع ملاحظة أن عدد كبير من نزلاء هذه المراكز يقضون أقل من سنة فيها، لذلك فإن الأعداد المذكورة في الجدول تبين النزلاء الذين أقاموا أكثر من سنة في كل مركز.

جدول (1)

عدد مراكز الأحداث وعدد النزلاء فيها في آخر ثلاث سنوات

الرقم	المديرية	اسم الدار	الفئة المستهدفة	عدد النزلاء		
				2018	2019	2020
.1	مارك	دار تربية الأحداث / عمان	الاحداث الموقوفين لكافة الاقاليم للفئة العمرية (12–15)	65	80	158
.2	الرصيفة	دار تربية الأحداث/ الرصيفة	الاحداث الموقوفين لاقليم الوسط والجنوب للفئة العمرية (16–18)	78	102	174
.3		دار تأهيل الأحداث / الرصيفة	الاحداث المحكومين لكافة الاقاليم للفئة العمرية (12–15) سنة	59	61	89
.4	اربد	دار تربية الأحداث/ اربد	الاحداث الموقوفين لاقليم الشمال للفئة العمرية (16–18)	36	57	85
.5		دار تأهيل الأحداث / اربد	الاحداث المحكومين لكافة الاقاليم للفئة العمرية (16–18)	40	55	72
.6	شرق عمان	دار تربية وتأهيل الفتيات / عمان	الفتيات الموقوفات والمحكومات للفئة العمرية (12–18) سنة	28	47	55

وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي 2020 والصادر عن دائرة قاضي القضاة، بلغت عقود الزواج العادي والمكرر 67389 عقداً بإنخفاض نسبته 0.004% عن العام الذي سبقه وبعدد 307 عقود، حيث سجلت المحاكم الشرعية 67696 عقداً عام 2019، وبلغت حالات الطلاق التراكمي (بإستثناء الطلاق القضائي) المسجلة في المحاكم الشرعية في الأردن عام 2020 بحدود 17144 حالة طلاق بانخفاض نسبته 10.9% مقارنة بعام 2019 (19241 حالة طلاق).

وتشير جمعية معهد تضامن النساء الأردني الى أن جائحة كورونا لم تؤثر على عقود الزواج المسجلة في الأردن حيث تراجعت بشكل طفيف، إلا أنها أثرت سلباً على تزويج القاصرات بزيادة 740 عقداً، فيما أثرت الجائحة بشكل إيجابي على عدد حالات الطلاق وتراجعت بشكل ملفت فإنخفضت الحالات بعدد 2097 حالة طلاق مقارنة مع عام 2019.

ومع ازدياد خطورة ظاهرة الانحراف وأثرها الكبير على الأفراد والمؤسسات، سعت العديد من الدول إلى إيجاد حلول للوقاية من هذه الظاهرة ومعالجتها، على اعتبار أن انتشار هكذا ظاهرة سيؤدي حتمًا إلى دمار الأفراد والمجتمعات، لذلك فإنهُ من الضرروي توفير وسائل وأساليب تُمكن الدول من مكافحة الجريمة وحفظ الأمن في مجتمعاتها وهي ما تُعرف بالسياسة الجنائية (Parks, 2013).

وتُمثل السياسة الجنائية مجموعة من الوسائل والتدابير التي تُشرِعُها الدولة في فترة زمنية محددة من أجل مكافحة الجريمة والحفاظ على أمنها واستقرارها، كما أن السياسة الجنائية تُعبّر عن الإطار النظري المحدد لكيفية حل الصراع الحتمي بين الجريمة والمجتمع (رشيد، 2014).

ويعتبر انحراف الأحداث من أخطر المشاكل الاجتماعية على إعتبار أن انحراف الأحداث هو نواة لإجرام البالغين، حيث أن انحراف الأحداث يُمثل الطريق إلى إرتكاب الجرائم وإنتهاك القوانين ومخالفتها (بوخميس، 2009). لذلك فإنهُ من الضروري دراسة السياسة الجنائية وتحديد دورها في مكافحة الجرائم والظواهر المرتبطة به كالانحراف، بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في السياسة الجنائية، وكيفية تطويرها بما يتلائم مع متطلبات حفظ أمن واستقرار المجتمع. كل ذلك فيه ما حفز الباحثة لدراسة السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف.

وقد تسهم ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج في تطوير سياسات جنائية قادرة على تجنب الجرائم والانحرافات قبل وقوعها أو التقليل من آثارها السلبية، وقد يستفيد منها المرشدون المهتمون في الرعاية الاجتماعية، والمساعدة في تعزيز قدرة الافراد على التصدي لظاهرة الانحراف وعدم الانسياق خلفها، ويمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة للفت نظر المربين والمرشدين لظاهرة الانحراف وتوجيه نظر المجتمع إلى

ضـرورة إيجـاد حلـول وقائيـة أكثـر منهـا علاجيـة، وقـد تُفيـد هـذه الدراسـة المسـؤولين وأصحاب القرار في إعادة النظر في السياسة الجنائية المتبعة وصياغتها بطريقة أكثر قدرة وكفاءة على الوقاية من الانحراف.

2.1 مشكلة الدراسة

أضحت ظاهرة الانحراف خطرًا يؤرق المسؤولين والمهتمين في شأن المجتمع على اعتبار أن آثارها المتعددة تمُس أهم فئة داخل كيان المجتمع والمتمثلة بالأطفال والشباب، بالإضافة إلى انها تهدد الأمن والسلم الإجتماعي، وتعيق مسيرة التنمية التي تسعى المجتمعات لتحقيقها. لذلك فإنهُ من الضروري التعامل مع ظاهرة الانحراف ومحاولة الحد والتخلص منها، وذلك لما تُمثلهُ من خطر قد يؤدي إلى دمار الافراد والمجتمعات، وهذا ما يؤكد ضرورة دراسة وتمحيص هذه الظاهرة والكشف عن العوامل التي تحد منها كالقوانين والسياسات الجنائية المُعدة لذلك.

وفي الأردن تمثل ظاهرة انحراف الأحداث خطورة كبيرة على المجتمع الأردني نظرًا لتزايد حالات انحراف الأحداث خلال السنوات الخمس الماضية، خصوصًا مع تنوع التُهم التي يتصف بها الحدث، مع إرتفاع حالات الوفاة والشروع بالقتل التي تسبب بها الأحداث خلال الفترة الماضية، مما يستدعي ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها والتخلص منها، والجدول التالي يبين عدد الداخلين لدور رعاية الأحداث في الأردن حسب التهمة.

جدول (2)

عدد الداخلين لدور رعاية الأحداث في الأردن حسب التهمة

التهمـة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السرقة	812	759	724	737	813	509
القتل	42	38	34	26	26	14
الشروع بالقتل	36	24	26	15	29	9
إتلاف أموال الغير	13	28	22	40	45	9
الإيذاء البسيط / المشاجرة	747	587	548	530	478	351
الإيذاء البليغ	0	0	83	87	68	48
القضايا الجنسية	185	184	218	255	245	190

2020	2019	2018	2017	2016	2015	التهمـة
15	49	28	70	86	116	القضايا المسلكيه
2	2	0	4	9	0	تجمهر غير مشروع
3	3	6	3	10	10	الخطف
3	8	2	3	0	0	السلب
3	8	17	10	6	6	التسبب بالوفاه
0	3	1	5	0	0	إختلاق جرائم
0	0	0	3	0	0	إفساد رابطة زوجية
3	9	8	7	0	0	ذم وقدح وتحقير
22	46	50	42	27	21	الإفتراء / شهادة الزور
19	14	10	21	17	0	حيازة سلاح بدون ترخيص
1	17	11	6	7	25	أعمـال ارهـابية
436	629	432	389	195	158	قضايا المخدرات
1	15	19	29	21	50	مخالفات عامة
0	4	16	68	13	2	مخالفات السير
19	16	14	20	31	27	اضرام حرائق
1	7	0	6	2	9	فرار من الحفظ القانوني
2	4	3	6	0	0	انتحال شخصية
0	0	0	0	0	0	نبش وسرقة المدافن
3	8	8	1	2	0	التزوير
28	26	13	15	8	0	مقاومة ، اعتداء على رجال امن او الموظفين
0	0	2	4	0	0	اهانة الشعور الديني
3	3	9	18	5	0	جرائم الكترونية
0	0	0	1	0	0	أيواء قاصر
0	1	1	3	2	5	سوء أمانة
4	10	7	4	1	0	احتيال
1	2	0	8	0	0	التهديد
0	0	0	0	0	2	الاتفاق الجنائي
0	0	0	0	0	4	تجارة اسلحة
1699	2588	2347	2401	2062	2270	المجمـوع

من أجل ذلك تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الأردني، بالإضافة لتحديد علاقة أساليب السياسة الجنائية المتنوعة بظاهرة الانحراف وتوجههم نحو سلوكيات خاطئة وسيئة تؤثر بشكل سلبي عليهم وعلى المجتمع الأردني.

ومن هُنا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس التالي: ما دور السياسة الجنائية في الوقاية من الانحراف في المجتمع الأردني؟

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني؟
2- ماهي أكثر أساليب السياسة الجنائية (سياسة التجريم، السياسة العقابية الحديثة، السياسة الردعية الحديثة) تطبيقًا في المجتمع الأردني؟
3- هل هناك علاقة ما بين السياسة الجنائية والانحراف في المجتمع الأردني؟
4- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أساليب السياسة الجنائية في المجتمع الأردني تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، اختصاص المحامي)؟

4.1 أهداف الدراسة

يتجسد الهدف الأسمى لهذه الدراسة من خلال الكشف عن دور السياسة الجنائية في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحامين، كما هدف هذه الدراسة إلى:

1- الكشف عن مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني.
2- التعرف على أكثر أساليب السياسة الجنائية (سياسة التجريم، والسياسة العقابية الحديثة، والسياسة الردعية الحديثة) تطبيقًا في المجتمع الأردني.
3- التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة الجنائية والانحراف في المجتمع الأردني.

4-التعرف على إختلاف أساليب السياسة الجنائية في المجتمع الأردني تبعًا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، الخبرة، اختصاص المحامي).

5.1 أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة في جانبين أساسيين هما: الأهمية النظرية، والأهمية التطبيقية:

الأهمية النظرية تتمثل في:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في دور السياسة الجنائية في الحد من الانحراف، حيث ستقوم هذه الدراسة بالإضافة الكمية والنوعية لإثراء الأدب النظري المتعلق بهذا المجال من خلال محاولة معرفة دور السياسة الجنائية في الحد من الانحراف.
2. إلقاء الضوء على ظاهرة إجتماعية خطيرة في عصرنا الذي كثرت فيه متطلبات الحياة وزادت تعقيداتها وهي ظاهرة الإنحراف، التي تعتبر من أكثر الآفات خطرًا على الافراد والمجتمعات لكونها تؤثر بشكل سلبي ومباشر على فئة الشباب (بحسب الدراسات السابقة، مثل (أبو بكر، 2017؛ باقر، 2015؛ الحراحشة، 2018؛ سجيدة، 2013))، الذين يمثلون مستقبل الأمة وسبيل بقائها.
3. رفد المكتبة الأردنية والعربية بدراسات حول دور السياسة الجنائية في الوقاية من الانحراف.

الأهمية التطبيقيه تتمثل في:

1. تناولها لموضوع حيوي يهم ويخدم القائمين على العمل في ميدان حماية الأفراد والمجتمعات، وكل من يصنع القرار في هذا الميدان؛ للوقوف على ما يؤثر في هذه الشريحة من الأفراد.
2. قد تسهم ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج في وضع سياسات جنائية قادرة على تجنب الجرائم والانحرافات قبل وقوعها أو التقليل من آثارها السلبية.

3. قد يستفيد منها الاخصائين الاجتماعين المهتمون في الرعاية الاجتماعية، والمساعدة في تعزيز قدرة الافراد (من خلال تدريب وتثقيف الأسرة والمجتمع حول كيفية مواجهة مخاطر الانحراف والحد منهُ) على التصدي لظاهرة الانحراف وعدم الانسياق خلفها، وكذلك إعداد برامج تدريبية وورش عمل إرشادية وتربوية لإستيعاب الطرق الحديثة في كيفية ردع الأفراد عن الانخراط في الانحراف.
4. يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة للفت نظر المربين والاخصائيين لظاهرة الانحراف وتوجيه نظر المجتمع إلى ضرورة إيجاد حلول وقائية أكثر منها علاجية.
5. قد تُفيد هذه الدراسة المسؤولين وأصحاب القرار في إعادة النظر في السياسة الجنائية المتبعة وصياغتها بطريقة أكثر قدرة وكفاءة على الوقاية من الانحراف.

6.1 التعريفات النظرية والإجرائية

السياسة الجنائية إصطلاحًا: مجموعة الوسائل والأدوات والمعارف التي تمثل رد الفعل الاجتماعي اتجاه الجريمة على ضوء المعطيات الجنائية بهدف منع الجريمة والوقاية منها، ومكافحتها بالتصدي لمرتكبيها، وتوقيع الجزاء المناسب عليهم ومعاملتهم بقصد إصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من جديد (رشيد، 2014).

وتعرف إجرائيًا بأنها الإجراءات والأساليب المنصوص عليها في القانون الأردني والمطبقة على على أفراد المجتمع الأردني لمعاقبة المجرمين والحد من الجريمة.

ويتفرع منها المجالات التالية:

سياسة التجريم إصطلاحًا: تتضمن بيان القيم والمصالح الجديرة بالحماية العقابية، ومنع الحاق الضرر بها بإهدارها وتدميرها كُليًا أو جزئيًا، أو التهديد بانتهاكها، لأن الأضرار الجنائية ما هي إلا نشاط مُخل بالحياة الاجتماعية وأذى يلحق بالمصالح المحمية، يُحصيها ويبينها المشرع في نصوص تُلحق بالأفعال المتصفة بالتجريم (شعبان، 2010).

وتُعرف إجرائيًا بأنها مجموعة من الأساليب المنصوص عليها في القانون الأردني والتي تهدف لحماية الممتلكات العامة والخاصة من أي انتهاكات أو ضرر.

السياسة العقابية الحديثة إصطلاحًا: مجموعة من العقوبات الرادعة للجريمة التي تهدف بشكل رئيسي إلى معالجة مشكلة الجريمة والابتعاد عن فكرة الانتقام من الجاني، بحيث تتضمن أسس يجب إتباعها بتلك العقوبات، بالإضافة إلى بيان حق الدولة في العقاب وإجراءات الحكم بالعقوبات وتنفيذها (الوسمي، 2017).

وتُعرف إجرائيًا بأنها مجموعة من الوسائل العقابية المنصوص عليها بالقانون الأردني بهدف الحد من الجريمة وردع المجرم دون إيذاءهِ أو الإضرار بهِ.

السياسة الردعية الحديثة إصطلاحًا: تمثل مجموعة السياسات التي تهدف إلى إجتثاث العادات الانحرافية والقضاء على العوامل التي تهيئ الفرص لارتكاب الجرائم، من خلال معالجة أي خلل في البنية أو التركيب أو العلاقات الانسانية والقيم الأخلاقية السائدة (شعبان، 2010).

وتعرف إجرائيًا بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات المنصوص عليها في القانون الأردني، والتي تهدف إلى التخلص من العوامل المؤدية لوقوع الجريمة بين افراد المجتمع الأردني.

الانحراف إصطلاحًا: يُمثل الانحراف ظاهرة إجتماعية خارجة عن قيم ومعايير وأخلاق المجتمع، ويعتبر الانحراف مشكلة إجتماعية خطيرة تُهدد سلامة المجتمع وأمنهِ وتهدد كيانهُ، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من أبنائهِ وإشاعة الجريمة والخوف بين أفرادهِ (القحطاني، 2002).

ويُعرف إجرائيًا بأنهُ أي سلوك أو تصرف أو فعل يقوم بهِ الفرد بما يتنافى مع قيم ومبادئ وعادات المجتمع الأردني، حيث يتسبب من خلالهِ بأذية الآخرين أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة.

7.1 محددات الدراسة

تتحدد الدراسة بعدد من المحددات وهي:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على إستجابة أفراد عينة الدراسة على أدوات الدراسة.
2. الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الثاني 2020-2021.
3. الحدود المكانية: طبقت الدراسة في محافظة الكرك.
4. الحدود البشرية: طبقت على المحاميين في محافظة الكرك.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

يهتم هذا الفصل بالحديث عن الأدب النظري لموضوع الدراسة، حيث يقسم إلى قسمين، الأول يتضمن مراجعة الأدب النظري من خلال الكتب والمجلات العلمية والدراسات ذات العلاقة بموضوع السياسة الجنائية وإنحراف الأحداث، أما القسم الثاني يتضمن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

1.2 الإطار النظري

يعتبر الإنحراف من الظواهر التي تعانيها كل دول العالم، السائرة في طريق النمو، مع الاختلاف في درجة حدَّتها من مجتمع إلى آخر، تبعاً للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وتبعاً لتباعد درجات النمو الحضاري بين هذه المجتمعات، وإذا كانت ظاهرة جنوح الأحداث في الماضي لم تعرف كمشكلة اجتماعية ذات خطورة؛ فإن زيادة معدلات الجرائم التي بدأ يرتكبها الأفراد في جميع مراحل حياتهم في السنوات الأخيرة، أثارت قلق غالبية المجتمعات المعاصرة، بشكل أدَّى إلى محاولة هذه المجتمعات اتخاذ إجراءات وممارسات متعددة؛ للتصدي لهذه الظاهرة؛ بهدف تخفيف أخطارها (الوسمي، 2018).

ويمثل الانحراف منذ نشوء البشرية، مشكلة بالغة الخطورة، دون أن توفر لها العقوبة إلا حلاً جزئياً مؤقتاً، لأنها في واقع الحال ظاهرة إنسانية وإجتماعية ناشئة عن التفاعلات الحادة للأمزجة الشخصية المتباينة والمصالح المتعارضة، من وهنا وجب البحث عن سياسة تتولى تطهير المجتمع من ذوي الميول الإجرامية وهذه السياسة تتولى تخطيطها "سياسة جنائية"، لمنع ارتكاب الجرائم، ومعاقبة مرتكبيها على النحو الذي يؤدي إلى إصلاحهم أو عزلهم عن المجتمع إن تعذر إصلاحهم، لحمايتهم من شرور إجرامهم (إبراهيم، 2008).

مفهوم الإنحراف

الإنحـراف لغةً هو الميل إلى جانب، كما تعني الإثم والعدوان والمجانبة (ابن منظور، 1997)، أما الإنحـراف شـرعًا فهو مجانبـة الفطـرة السليمة وإتبـاع الطريـق الخطـأ المنهـي عنـهُ دينيًا أو الخضوع والإستسلام للطبيعة الإنسانية، دون قيود (الحارثي، 2003).

ويختلف مفهوم الانحراف من مجتمع إلى آخر، فالمنحرف عند مجتمع ما لا يعد منحرفا عند مجتمع آخر، لذلك يختلف تعريف الانحراف تبعا لإدراك الباحث للسلوك ولثقافة المجتمع (Neckserson & Reitcgared, 2001).

أما إصطلاحًا فيعرف الإنحراف على أنهُ: سلوك أو تصرف مرفوض من قبل الأفراد، كما أنه شعور جماعي مشترك تجاه فعل من النوع السلبي ناتج عن الخلل في كمية الضبط التي يتعرض لها الأفراد (Delisi & Hochstetler, 2002). ويُعرّف عالم الاجتماع كوهين (Cohen) الانحراف بأنّه: السّلوك الذي يكون خارجاً عن التّنبؤات المُشتركة والممكنة في محيط النَّسق الاجتماعي، ويُعتبر هذا التّعريف من أكثر التعريفات انتشاراً بين علماء الاجتماع (Moitra & Mukherjee, 2010).

كما يُعرّف الانحراف على أنـهُ الإبتعـاد عن المسـار المُحدد أو إنتهـاك لقواعد ومعـايير المجتمـع، ووصـمة تلتصـق بالأفعـال أو الأفراد المبتعدين عن طريـق الجماعـات المُستقيمة داخـل المجتمـع، أو إنتهـاك القواعد، الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع (السمري، 2010).

وفي علم الجريمة والعقاب يعرف الانحراف بأنه: مجموع المخالفات المرتكبة، والمشهر بها، والمتابعة، والمعاقب عليها، ولا يعتبر جانحا أو مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، كما أنه أي فعل أو نوع من السلوك، أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي (العمري، 2002).

كما يعرف الانحراف على أنه: أي سلوك مضاد للمجتمع مرتبط إلى حد كبير بالتراث الذي ينتقل للفرد من أسلافه، فالمنحرف إنما يولد في رأي أنصار الوراثة مثل جالتون وبيرسون وغيرهم مجرمًا سالكًا في حياته سلوك الشواذ لا يجدي فيه إصلاح ولا يفيد عقاب (زغير وصالح، 2010).

كما أن الإنحراف ناتج عن بيئة الفرد وما يحيط به من ظروف إجتماعية وإقتصادية وثقافية تؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكهِ، تِلك الظروف الخارجية التي تحيط بالرفد هي المسؤولة عن سلوكه الإنحرافي مثل (الفقر، السكن في المناطق المتخلفة، الفساد، والانحلال الأُسري، التحضر، الحرمان المادي والسيكولوجي، والتصدع الأسري) (الحارثي، 2003).

ويشير الإنحراف إلى السلوك الذي يخرج بهِ الأفراد عن قواعد وتوقعات الآخرين في المجتمع، والذي يفرض عليهم وعلى كل من يخرج عليه المعارضة وإتخاذ التدابير اللازمة، أي أن الإنحراف ليس صفة للسلوك، وإنما هو ناتِج عن إستجابة الآخرين للقائم بهِ في موقف التفاعل، فالمنحرف يعتبر كذلك عندما يراه الآخرون كذلك (عبدالله، 2010).

بينما جاء تعريف أوجست أوكهورن (Augest Aokhorn) أكثر بساطة وإيضاحًا فيما يتعلق بتحليله للإنحراف، حيث يرى بأن المنحرف في بداية أمرهِ يكون كائنًا حيا غير إجتماعي يطلب إشباع حاجاته الغريزية إشباعًا بدائيًا مُباشرًا دونما إهتمام بالعالم المحيط به (Lyons, 2004).

كما يعرف الانحراف اجتماعياً بأنه موقف اجتماعي يخضع فيه الفرد لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق مع معايير وأنظمة المجتمع الذي يعيش فيه، بمعنى أن التعريف الاجتماعي للإنحراف يتوقف على الظروف الاجتماعية التي يعيشها المنحرف، فهو نتاجاً للبيئة الاجتماعية والظروف المحيطة به (أبو بكر، 2017).

ويمثل الانحراف الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها، ومعنى ذلك أن الانحراف يتضمن أنماط من السلوك المضاد للمجتمع، ويؤدي إلى الإضرار بالتنظيم الاجتماعي (عبدالقادر، 2017).

ويعتبر مفهوم الانحراف من بين المفاهيم المعقدة حيث أنهُ لا يوجد تعريف واحد وذلك لكونه يتغير بحسب المكان والزمان والأشخاص، فالانحراف من المفاهيم التي تختلف باختلاف المجتمع، فعلى سبيل المثال المنحرف عند مجتمع ما لا يعد

منحرفا عند مجتمع آخر، لذلك يختلف تعريف الانحراف تبعا لإدراك الباحث للسلوك (Neckserson & Reitcgared, 2001).

ويتمثل الانحراف في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي والتي تمهد بعد ذلك إلى انزلاق الفرد نحو الإجرام، كما أنهُ يُعبر عن إبتعاد الفرد عن المسار المحدد من خلال إنتهاك لقواعد ومعايير المجتمع والجماعات المستقيمة داخله (السمري، 2010).

يُعد الإنحراف من الظواهر الخطيرة التي تمثل تهديدًا لأمن المجتمع واستقراره وبنائه، وهذه الظاهرة ليست بالجديدة كما أنها توجد على مستوى دول العالم كافة ولا ترتبط بالدول النامية فقط، لكنها تزداد في المجتمعات النامية لعدة أسباب منها سياسية، وإجتماعية، وإقتصادية، ولعل ما يعمق خطورة هذه الظاهرة في الدول النامية أن سكان الدول النامية هم من فئة الأطفال (عبد، 2010).

كما تعتبر ظاهرة الإنحراف من المعوقات الوظيفية للنسق الإجتماعي وذلك بسبب إرتباطها بالعديد من جوانب الحياة، بالأخص عندما تتعلق هذه الآفة بالشباب صغار السن الذين لم يبلغوا سن الرشد أو ما يعرفوا بالأحداث، وبالتالي فإن ظاهرة الإنحراف تُعد مشكلة إجتماعية خطيرة سواء تعلق الأمر بالفرد نفسه أو بالمجتمع من حولهِ، على اعتبار أن مقاومة الأسرة والمجتمع لظاهرة الانحراف وعدم تقبلهم لسلوكياتهِ تُعرضهُ لمشكلات نفسية خطيرة تزيد من إحباطه وشعورهِ بعدم تقبل الآخرين، كما تتمثل خطورة هذه الظاهرة في عدم قدرة الفرد على إقامة علاقات سليمة مع الغير لإحساسه الدائم بأنه منبوذ وغير مرغوب فيه من طرف أسرتهِ ومجتمعهِ (سومية، 2006).

وتشير الباحثة إلى أن الانحراف يمثل ظاهرة اعتداء الفرد على نظم، وعادات، وقوانين المجتمع، بسلوك غير سوي يؤدي إلى التسبب بإيذاء الفرد لنفسه أو للآخرين، حيث يُعبر هذا السلوك المنحرف عن مُعاناة الفرد من اضطراب اجتماعي ونفسي يدفعهُ إلى التوجه نحو الانحراف لإبراز ذاتهِ أو الحصول على حاجاتهِ.

أشكال الإنحراف

تنتشر ظاهرة الانحراف بالمجتمعات بصورة خطيرة جدًا، مؤثرة بذلك على كافة أطياف المجتمع بدايةً من المنحرف نفسهِ وما يحدث لهُ من أمراض نفسية، منتهيةً بمن يحيطون بهِ من أسرتهِ أو مجتمعهِ، وعلى الرغم من أن ظاهرة الانحراف واحدة إلاّ أنها تتخذ أشكالًا متعددة، منها (محمد، 2005؛ حمزة، 2008):

1. الكذب يهدف من ورائهِ الحدث غالبًا إلى تغطية أخطائهِ أو مخالفاتهِ، وينشأ بسبب تَعوُّد الطفل على الكذب وإختلاق الحيل والمبررات والأكاذيب بشكل مستمر من أجل تحقيق مصلحة ما.
2. الفشل الدراسي والهروب من المدرسة، حيث ترتفع نسبة المنحرفين من بين الفاشلين والمنقطعين عن المدرسة.
3. الهروب من المنزل.
4. السرقة والاستحواذ على أشياء الغير لإشباع حاجة من الحاجات التي لا يتمكن الفرد من إشباعها داخل الأسرة، أو الاضطرار إلى مجاراة أصدقاء السوء وضغوطهم عليه للإنفاق فلا يتمكن من الحصول على ذلك بطرق شرعية وهو ما يضطره إلى السرقة.
5. التخريب والشغب والخطورة على الأمن والتزييف.
6. السلوك الجنسي المنحرف كهتك العرض.
7. تعاطي المخدرات والمسكرات والإدمان والتدخين.
8. الضرب والجرح العمد.

كما يمكن تصنيف الانحراف من الناحية الوظيفية الى ثلاثة أنواع، هي الانحراف الفردي، والانحراف بسبب الموقف، والانحراف المنظم، وفيما يلي شرح لكل نوع:

أولًا الانحراف الفردي: في هذا النوع يعتبر الانحراف ظاهرة شخصية لانه يحدث مرتبطًا بخصائص فردية للشخص ذاته، أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص وربما يصلح العامل البايلوجي والوراثي في تفسير هذا النوع من الانحراف،

وقد يرجع الانحراف في هذه الحالة الى العوامل الثقافية والاجتماعية في تفاعلها مع عامل الوراثة للشخص بصورة تؤدي بهِ الى الانحراف (زغير وصالح، 2010).

ثانيًا الانحراف بسبب الموقف: يُفسر الانحراف في هذه الحالة على أنه ناتج عن تأثير القوى العاملة في الموقف الخارجي في محيط الفرد، حيث أن بعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة تدفع الفرد الى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك، ويشمل ذلك رب الاسرة الذي يضطر الى السرقة اذا تعرضت عائلتة الى الجوع او تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لان عملها لا يرضيها أو أن الأجر الذي تتقاضاه لا يكفي لسد حاجاتها، وقد ينتج الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصرع الثقافي (حمزة، 2008).

ثالثًا الانحراف المنظم: هو نظام سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة من طابع الثقافة الكبرى، وهذا النوع يظهر تلقائيًا في بعض المجتمعات الرأسمالية مثل العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس أعمالًا منحرفة، ويفضل علماء الاجتماع الغربيون قياس السلوك الانحرافي على اساس مقاييس معيارية تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعبر عن الموجات الاساسية للحياة الاجتماعية وتعبر عن المجتمع وايدولوجياته (زغير وصالح، 2010).

كما أن هناك فرق بين المظاهر الانحرافية الخاصة بالمجتمعات المتقدمة والمظاهر الخاصة بالمجتمعات المتخلفة عنها حيث أن الازدياد الملحوظ في نسبة أعمال العنف عند الصغار الجانحين في أكثر المجتمعات تقدمًا من الناحية التقنية والإجتماعية، إبتداءً بالسويد وإنتهاءً بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسهِ تكثُر عند المنحرفين الصغار في البلدان النامية جُنح العَوَز (السرقة) من أجل الأكل أو التنقل، والتي تتصف أساسًا بطغيان طابع البؤس عليها. ومن خلال هذا التفريق يتضح بأن الانحراف في المجتمعات النامية هي ذات طابع حركي أكثر مِنها ذات طابع تقني أو إحتيالي كما هو الحال في المجتمعات المُتقدمة (عبد، 2010).

العوامل المؤدية إلى الإنحراف

هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى انحراف الفرد يمكن توضيحها، كما يلي:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية أحد العوامل المهمة والمؤثرة في الانحراف، ويقصد بالعوامل الاجتماعية مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تكمن في الحدث الجانح وإنما تقوم في البيئة الطبيعية أو البيئة التي يعيش فيها الفرد، كما أنها مرتبطة بالمحيط الخارجي والداخلي للفرد وتساهم في انحرافه، وهي عوامل متعددة ومتداخلة (الصرايرة، 2019). ومن هذه العوامل ما يلي:

1. التفكك الأسري:

يمكن تعريف التفكك الأسري بأنَّه انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر منْ أفرادها في القيام بالدور المنوط به على نحو سليم ومُناسب (شريف، 2006).

كما إن انهيار الأسرة وضعف الولاء لها وعدم قيامها بالوظائف السوية المقررة لها اجتماعيا يدفع الأطفال إلى النزول إلى الشارع والبحث عن جماعات منحرفة تلبي رغباته وحاجاته، وهناك قد ينضم إلى جماعات المنحرفين من أصدقاء السوء التي تدفع به إلى ممارسات سلوكيات منحرفة (البلوشي، 2003).

ويعود التفكك الأسري إلى فشل في العلاقات الأسرية وانحلالها، ويظهر ذلك واضحاً في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وفكر وميول وقيم كل منهما عن الآخر وتباين المُستوى التعليمي بينهما ممَّا يُحدث رغبات مُتصارعة بين أطراف الأسرة، كذلك يظهر التفكك الأسري في اضطراب العلاقة بين الوالدين والأبناء لسبب ما وازدياد عدد الأطفال مع قلة الإمكانيات وعدم فهم أو وضوح الأدوار وصراعها وكذلك تعدد الزوجات والهجر والطلاق والوفاة (الخالدي والعلمي، 2009).

2. العنف الأسري وسوء معاملة الوالدين للأبناء:

يعد العنف الأسري ظاهرة اجتماعية لها جذور عميقة في ثقافات مختلف شعوب العالم منذ أقدم العصور، فهي ليست جديدة على المجتمعات الإنسانية، فمنذ

نشأة الخلق ظهرت هذه الظاهرة في صور متعددة، كعنف الآباء ضد الأبناء، والعنف المتبادل بين الزوجين والعنف بين الإخوة (القرني، 2005).

ويُعَرّف باري ولين (Barrie & Lnne, 2005) العُنف بأنَّه استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مُطابق للقانون منْ شأنه التأثير على إرادة فرد ما. ويري باردیز (Bardis, 1997) أنَّ العُنف هو نمط منَ السلوك أو الفعل العدواني البدني أو اللفظي غير المقبول منْ قِبلِ أعضاء المُجتمع، والذي يهدف إلى إحداث الإصابة أو الألم أو الضرر بالأشخاص، أو يهدف إلى تخريب أو تحطيم المُمتلكات العامة والخاصة.

كما إن الأبناء إذا عوملوا معاملة من قبل الوالدين أو المربيين معاملة قاسية، أو تم استخدام أساليب الضرب الشديد والتوبيخ القارع فإن هذا يؤدي بالأبناء إلى رد فعل قوي منها الخوف والانعزال أو قد يؤدي إلى مشاجرة أبويه أو ترك المنزل بشكل نهائي تخلصاً لما يعانيه الأبناء من القسوة والظلم والمعاملة الأليمة، وهذا العامل يؤدي بالأبناء إلى الانحراف والسلوك غير القويم ويصبح الابن مجرماً أو شاذاً ومنحرفاً وينشا على الانحلال والانحراف (الصرايرة، 2019).

3. الخلافات الزوجية والطلاق:

إن الأوضاع المتشاحنة بين الوالدين تؤدي إلى خلل في التوازن العاطفي للابن في جميع المراحل التي يعيشها؛ لأن الأجواء المتوترة تترك آثارها على شخصيته، وتسلب منه الأمن والاستقرار، لذلك يقول العالم جيرارد فجان: الأم التي لا تجد التقدير الكافي كإنسانه، وأم، وزوجه في المنزل لا تستطيع أن تعطي الشعور بالأمن (الحسيني، 2005).

وتتأثر الأُسر حالياً بمجموعة من المتغيرات الكبيرة نوعًا وكمًا، حيث تواجه الأسرة خلال دورة حياتها العديد من المصاعب والأزمات التي قد تضعف الروابط الأسرية الاجتماعية بين أفرادها مما يؤدي إلى تفككها وحرمان أفرادها من العيش في مُناخ عائلي صحي وسليم ضروري للتنشئة الاجتماعية السوية، وتعتبر ظاهرة الطلاق من أخطر المشكلات التي تواجه الأُسرة في مختلف المجتمعات خصوصًا مع تزايدها المُستمر وآثارها السلبية على الأسرة والمجتمع (المعمري، 2015).

ويتسبب انفصال الزوجين عن بعضهم في جمله من التداعيات التي تنعكس بشكل سلبي على المناخ الأسري، وبالتالي على الأطفال، كحرمان الطفل من عطف أحد والديه أو كليهما، وافتقاده إلى الرقابة المطلوبة، كذلك افتقاده إلى سكن دائم يهيئ له مناخ أسري مستقراً (الصانع، 2015). فبانفصال الوالدين وغياب الأم والأب عن البيت يصبح جو البيت مهيأ لانحراف الأبناء، فالبيت الذي لا وجود لأم أو أب فيه أو غياب كليهما معا، يصبح بؤرة انحراف للأبناء (الرشيد والسعدي، 2002).

4.أنماط التنشئة الأسرية:

تُعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مُستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية دون أخرى، لأنَّها عبارة عن تنمية علاقات الأفراد بجماعاتهم وتشكيلهم في جماعة اجتماعية، وذلك منْ خلال توعيته بالروابط الخاصة بمُجتمعهم. وتشمل هذه التوعية حياة الإنسان كاملة منذ طفولته وحتى نُضجه جِسمياً وعقلياً وعاطفياً واجتماعياً (ناصر، 2004).

والتنشئة الأسرية عمليه مستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية دون أخرى، لأنها عبارة عن تنمية علاقات الأفراد بجماعاتهم، وتشكيلهم في جماعة اجتماعية وذلك من خلال توعيتهم بالروابط الخاصة بمجتمعهم، هذه التوعية شاملة لحياة الإنسان، فالتنشئة الأسرية تحتوي على كافة العمليات التي يتم بها دمج الفرد الإنسان في الإطار العام للجماعة التي يعيش بها، بدءاً بالأسرة، فالمدرسة، ثم المجتمع الواسع، وما يحويه من مفاهيم ومعارف، وقيم واتجاهات إلى أن يتشكل هذا الفرد بسمات وصفات الجماعة المحيطة (الصانع، 2015).

وتتعدد أنماط التنشئة الاجتماعية بحيث تعتبر مسؤولة عن كثير من الجوانب السلبية والايجابية في حياة الأفراد، فقد سعى الكثير من الباحثين إلى معرفة أساليب الأسرة في تربية أبناءهم، ويشير بوخميس (2012) إلى أنماط التنشئة الاجتماعية بأنها عبارة عن الإجراءات والأساليب التي يتبعها الوالدان لتنشئة أبناءهم، أي تحويلهم من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

ومن أنماط التنشئة الاجتماعية الأكثر شيوعا: النمط الديمقراطي، النمط التسلطي، ونمط الإهمال، ونمط الحماية الزائدة، ونمط التقبل، وتختلف الأنماط من أسرة لأخرى،

فبعض الآباء يتصفون باللين والبعض الاخر يتصفون بالتسلط وبعضهم قد يربي أولاًده على الاعتمادية والاستقلالية (العطوي، 2007).

5. جماعة الرفاق:

الرفاق أو الأصدقاء بشكل عام هم عبارة عن مجموعة من الأفراد متقاربون في العمر والاتجاهات، ويؤثرون بشكل كبير على سلوكياته، وتلعب جماعة الرفاق دور في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته، فإذا كان رفاقه من الصالحين يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحاً، ولكن الخطأ يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين (العيسوي، 2004).

وجماعة الرفاق هي عامل من العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الفرد الذي لا يعمل إلا بوجود عوامل أخرى مختلفة تدفع الفرد إلى أن يجد مثل هذه الرفقة تخفيفا لمتاعبه وصراعاته كفقدان الرعاية الأسرية أو الفقر الشديد أو الإهمال الشديد أو القسوة الزائدة (الغول، 2004).

تعتبر جماعة الرفاق من أشد الجماعات تأثيرًا على شخصية الحدث وتكوين الأنماط السلوكية عند الطفل، فمنها ما يكون متسق مع السياق العام للمجتمع، ومنها من تكون منحرفة عنه، ويؤثر الأصحاب في بعضهم بأساليب عديدة، حيث تشجعه الرفقة على بعض المغريات منها التدخين والسهر خارج المنزل وغيرها من المغريات، فاختيار الصديق يمكن أن يخلق الشخص أو يقضي عليه. كما وتتألف مجموعة الرفاق من صبية يلتمسون في تجمعهم عوضا عن إهمال العائلة، وقوة الفقر أو القسوة الزائدة في معاملة الأسرة، فتمثل لهم المجموعة عنصر قوة ومناعة وتشبع حاجاتهم الى الأمن وتأكيد الذات، لذلك نجدهم يتهورون في سلوكهم ويغامرون لتحقيق أهدافهم مما قد يوقعهم في الجرائم والانحراف (شلاش، 2006).

6.البيئة المدرسية:

توازي المدرسة دور الأسرة من حيث الأهمية كونها إحدى المؤسسات الأساسية التي تساهم في تشكيل عقلية ووعي الطفل وتركيبته النفسية خاصة في حاله أمية الوالدين، فهي تلعب دوراً بالغ الشأن في مساعده الطفل على أن يتعلم كيف يساير الناس وكيف يتقبل الواجبات من خلال تعامله مع الجماعة، وتعمل على تهيئة الجو

الملائم للفرد حسب قدراته العقلية والجسدية وميوله ورغباته المختلفة، فإذا فشلت في تحقيق مثل هذه الغايات فإن ذلك يؤدي إلى السلوك المنحرف، وكثيرا ما تلعب المدرسة دوراً سلبياً يجعلها تدخل ضمن إطار العوامل المسببة للانحراف (الصانع، 2015).

تلعب المدرسة بعد الأسرة دوراً في تعليم الطفل بعض القواعد وتقترح عليه بعض النماذج، التي تساعده على تحقيق الانسجام في حياته الاجتماعية، كما تساعد المدرسة في تحقيق نموه العقلي والوجداني، لكن بالرغم من كل هذا الأثر الايجابي للمدرسة في حياة الطفل، إلا أنها قد تتسبب في انحرافه، حيث يوجد علاقة وثيقة بين عدم التكيف المدرسي والانحراف، كما أن المدرسة بمظهرها الهرمي والتنافسي، تخلق وضعيات خطيرة كالفشل مما يولد احباطات واتجاهات سلبية وتمرداً وتخليا عن الدراسة، فالمعلم يلعب كذلك دورا في انحراف الطلبة ويولد لديهم مشاعر النبذ وعدم الفهم والظلم مما يؤدي بهم إلى الانحراف (بوخميس، 2012).

9. وقت الفراغ:

يعتبر طول وقت الفراغ من المشكلات السلوكية التي تؤثر على الأفراد، وذلك لعدم وجود وسائل للهو، وأمور جيده يستفيد منها الفرد في وقت فراغه، وإن الفراغ الفكري والعقائدي يؤدي إلى الملل من الحياة وبالتالي اللجوء إلى الانحرافات السلوكية (ابو سحلي، 2001).

كما أن عدم الاستفادة من وقت الفراغ من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الانحراف عند الأبناء لان الفراغ يولد الملل ويجعل من الأبناء فرصة في الاختلاط برفقاء السؤ والبحث عن أساليب التسلية بأنواعها الايجابية والسلبية (الزهراني، 2006).

9. الإهمال:

إن إهمال الأبناء وعدم رعايتهم الرعاية السليمة يلعب دورا في إحداث السلوك المنحرف، فالتنشئة الاجتماعية الخاطئة والحرمان من رعاية الأبناء تشعر الابن بأنه منبوذ أو غير مرغوب فيه أو أفرط الوالدين في التسامح والرعاية، وان هذا الإهمال يدفع إلى الأبناء إلى هجر أسرهم والتوجه نحو بيئة مُنحطة أخلاقيًا وبالتالي الانحراف والانزلاق في الجريمة (الغول، 2004).

ويتخذ الرفض أو الإهمال شكلين، الإهمال البدني كعدم نظافة الفرد وتغذيته وإشباع الحاجات الفسيولوجية أو الإهمال العاطفي كالتمثل بعدم تقدير الطفل وتجاهله عند قيامه بعمل يستحق التقدير، ومن السمات الشخصية للفرد الذي يتربي على هذا النمط القلق والتردد ويتحول الفرد إلى عدواني بحيث يحطم كل ما يقف في طريقه (العطوي، 2007).

ثانيًا العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من الأسباب المهمة والمؤثرة في ظاهرة الانحراف، وفيما يلي بعض من هذه العوامل:

1.المستوى الاقتصادي للأسرة: إن إشباع حاجات الأطفال ورعايتهم يتحدد بالإمكانيات والموارد الاقتصادية للأسرة، وإذا كان الأطفال في الريف يعتبرونه عوناً اقتصادياً، مهماً لإسهامهم في الإنتاج الزراعي، فأنهم قد يعتبرونه حمل ثقيل على الأسرة في الحضر، أو المدينة، وانه كلما قلت الموارد الاقتصادية للأسرة وزاد عدد الأطفال فيها قل مستوى الرعاية والعناية بالطفل، على الأقل من جانبها المادي، مما يؤدي بدوره إلى العديد من السلبيات التي تنعكس على الأبناء منها الإهمال والتشرد والانحراف وتنقسم الأسر حسب مستواها الاقتصادي وعلاقاتها بالانحراف إلى الأسر الفقيرة، والأسر المتوسطة، والأسر الغنية (البلوشي، 2003).

وقد أشار بوخميس (2012) إلى وجود علاقة سببية بين بعض ظروف العائلة الاقتصادية السيئة، وبين زيادة معدلات الانحراف بين الأفراد لدى الأسر الفقيرة، وإذا عجزت الأسرة عن توفير حاجات الفرد فانه سوف ينظر إلى خارج الأسرة سعياً وراء تأمين بعض حاجاته وإشباعها.

2.الفقر: يعتبر الفقر احد العوامل الاقتصادية المؤدية إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة، وان الفقر أو الوضع الاقتصادي للأسرة أو الفرد ليس عاملاً مباشرا يؤدي إلى السلوك الانحرافي ولكنه أحد العوامل الاقتصادية المساعدة على الانحراف، فتدني الدخل يخلق صعوبات في إشباع الحاجات الضرورية للأطفال كالغذاء الكافي، والمسكن الملائم والتعليم والعلاج، وما يتعرض له الطفل من حرمان في وسائل الترفيه واللعب داخل المنزل يدفع بكثيرين من

الأطفال إلى الخروج إلى الشوارع والاختلاط بالأطفال الآخرين، وربما يقود ذلك إلى اختلاطهم برفاق السوء ومن ثم انحرافهم (البشير، 2003).

3.البطالة: تعتبر البطالة احد العوامل الاقتصادية المؤدية إلى انحراف الأفراد لما لها من مساوئ وآثار سلبية تنعكس بشكل كبير على الفرد، وعلى سلوكه في المجتمع، فالبطالة تهيئ للفرد طريق الانحراف والجريمة وخاصة في سن المراهقة، حيث تعتبر فتره البحث عن العمل حافزا خطيراً للممارسة السلوك الإجرامي، فهي السبب المباشر والرئيسي الذي يجعل الفرد يتعلم السرقة، خاصة إذا كانت الأسرة بدون مُعيل فيكون للفرد وقت فراغ كبير ولا يجد أين يقضيه إلا في الشوارع والحدائق العامة حيث يلتقي ببعض أصدقائه ذوي السلوك المنحرف ويكون بذلك عرضه للانحراف، فالوظيفة مصدر أمان للفرد وتحافظ على بقائه ووجوده في الحياة (منصور، 2007).

ثالثاً العوامل الثقافية:

يقصد بالعوامل الثقافية تلك العوامل التي تشكل الجانب المعنوي الروحاني في كل مجتمع، ومنها:

1.المستوى التعليمي: يعد التعليم احد العوامل المؤثرة في اتجاهات الفرد حيث يؤدي بدوره إلى التأثير في نمط حياته الحالية والمستقبلية، فالتعليم مقياس صادق لتهذيب النفوس وصقلها لكي تكون قادرة على أن تأتي بثمار طيبه، وتعتبر المدرسة الوسط الاجتماعي الذي يبدأ فيه الفرد علاقاته الاجتماعية حيث تتعدد صداقاته ومعارفه، فقد ينحرف الفرد إذا انضم إلى أصدقاء جانحين داخل المدرسة، أو قد تكون المدرسة ذات جو غير محبب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من المعلمين أو غيرها من الأسباب التي تدفعه إلى التغيب عن المدرسة، فتكون هذه فرصة لتكوين أصدقاء السوء وجذبه إليهم، فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم مما قد يؤدي به بالنهاية إلى الاستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرما في كبره (حسين، 2017).

فالفرد يتعلم كل ذلك من خلال ما يتلقاه من علوم معرفية وما يكتسبه من مخالطة رفاقه في المدرسة، فالمدرسة لها أثر فعال في سلوك الأطفال وتوجهاتهم في المستقبل كما يمكن ومن خلال المدرسة الكشف عن عوارض الانحراف لدى الأطفال مبكراً، مما يهيئ الفرصة المبكرة لعلاجها قبل تفاقمها، مثل الاعتداء على الزملاء أو السرقة

من الزملاء، أو محاولة الهروب من المدرسة، أو إتلاف أثاث المدرسة مما يعطي مؤشراً أولياً لوجود خلل في سلوكيات الطفل (الرشيد، 2002).

2.المستوى التعليمي للوالدين: إن طبيعة العلاقات الأسرية تتأثر بشكل مباشر بالمستوى التعليمي للوالدين، فالمستوى التعليمي للوالدين يتناسب تناسباً طردياً مع الوعي والإدراك لدى الأبناء، فكلما كان المستوى التعليمي للوالدين مرتفعاً ارتفع الوعي والإدراك لدى الأبناء، بالإضافة إلى أن تدني مستوى الأب التعليمي يؤدي إلى استخدامه العنف مع أبنائه، وبعكس ذلك يكون مع الأب صاحب المستوى التعليمي العالي، فإنه يعتمد على الحوار والإقناع الفكري، كما أن التسلطية والحماية الزائدة للأبناء صفة اتصفت بها تنشئة الأم غير المتعلمة، بعكس الأم المتعلمة (الحيصه، 2009).

3.وسائل الإعلام وأساليب الاتصال: وسائل الإعلام نوع من أنواع بث الأفكار والمعتقدات بين أفراد المجتمع خاصة الأطفال منهم، وتقوم بدورها بالتأثير على الفرد الذي يتابعها، عن طريق نسج القصص والمسرح والحركة والتفاعل بين الشخصيات، وتؤدي بعض وسائل الإعلام البث لخرق مفاهيم الفرد لتوقظ عالم الجريمة وارتكاب السلوك المنحرف من منظور تقليده تلك المشاهدات (عزمي، 2010).

كما إن الانتشار الواسع للإنترنت ومنها انتشار المواقع غير الأخلاقية الخارجة عن حدود الأدب والأخلاق، والتي لها تأثير سلبي على الأفراد من خلال استخدام الموبايل وأجهزة الحاسوب المختلفة، وهذه الأمور لها دور هدام من ناحية التفكير السلبي للأفراد ومن الممكن أن تؤدي إلى انحرافهم (بكيس، 2013).

4.ضعف الوازع الديني: إنَّ الدِّين يُزود الفرد بنسقٍ منَ القيم والمبادئ والمعاير والمحكات الاجتماعية التي تُوفر له التكيف مع ما حوله، حيث أن سلوك الإنسان لا يضطرب لوجود القيم والمعايير الأخلاقية الضابطة كما يَدَّعى البعض، وإنَّما يضطرب عندما يبتعد الفرد عنْ هذه المعايير وعنْ فِطرته التي خلقه الله تعالى عليها، وهذه الفطرة تُؤدَّي إلى حُسنِ التوافق مع الحياة والمُجتمع، فاتباع القواعد الدِّينية في تهذيب الأسر وتربية الأبناء بشكل خاص يُؤدِّي إلى الحدِ منْ مظاهر الانحراف، في حينِ أنَّ

ضعف المنظومة القيمة للأسرة من شأنها أنَّ تؤدي إلى انحراف الفرد وارتكابهم للسلوكيات المنحرفة (بركات، 2006).

كما أن الآباء لا يحرصون بأمر أبنائهم بتأدية الصلاة والواجبات الدينية وهذا يؤدي بالأبناء إلى ضعف الاهتمام بها، مما يؤدي في النتيجة إلى التعرف على رفقاء مماثلين لا يعيرون اهتماماً للفرائض الدينية، وهم في الغالب رفقاء سوء ينحرفون بمجرد مصاحبتهم، والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وواجب الآباء حث أبنائهم على تأدية الشعائر الدينية لحمايتهم من الانحراف والانخراط في مساوئ الجريمة (الزهراني، 2006).

مفهوم السياسة الجنائية

إن وضع تعريف للسياسة الجنائية ليس أمرا سهلا، ولذلك فقد اختلفت وتعددت التعاريف بشأنها من خلال الاجتهادات المبذولة من طرف فقهاء القانون، مما أدى إلى عدم الاتفاق فيما بينهم على تعريف موحد وشامل، ويرجع ذلك إلى تعدد المرجعيات الفكرية والفلسفية والعلمية، بالإضافة إلى اختلاف البيئات وإلى التطور الذي يحكم كل مجتمع (الحسيني، 2005).

وقبل أن نستعرض مفهوم السياسة الجنائية سوف نحاول في البداية الوقوف عند تعريف مصطلح السياسة، وتقابلها بالفرنسية كلمة (Politique) وبالانجليزية (Politico) وكلها مصطلحات مشتقة من الكلمة اليونانية (Polis) التي تعني المدينة أي مكان اجتماع المواطنين (رشيد، 2014). أما لغةً فهي مشتقة من فعل ساس يسوس سياسة، وهي تطلق على مجموعة من المعاني مثل: الترويض والتدليل، وجاء في لسان العرب لابن منظور بأن السياسة هي القيام على شيء بما يصلحه (ابن منظور، 1997). وعموما يعني مصطلح السياسة: علم حكم الدول أو المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى (قطاف، 2014).

أما السياسة كمفهوم إصطلاحي فيراد بها تلك الأفكار والمبادئ التي تحددها الدولة بهدف توجيه القانون سواء في مرحلة إنشائه أو في مرحلة تطبيقه في إطار التوجه السياسي العام للدولة، لذلك فإن السياسة توجه المشرع كما توجه المؤسسة

القضائية بهدف تنظيم العلاقات داخل المجتمع بشكل يضمن التعايش والانسجام بين أفراده (شعبان، 2010).

وبخصوص مصطلح السياسة الجنائية فيعتبر الألماني (فيورباخ) أول من استعمله في بداية القرن 19 وكان يقصد به تلك الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين وفي بلد محدد من أجل مكافحة الجريمة (السمري، 2010).

وعرفها الفقيه (فليبو كراماتيكا) بأنها دراسة أفضل الوسائل العلمية للوقاية من الانحراف الاجتماعي وقمعه، باعتبار أن غاية الدفاع الاجتماعي إصلاح الأفراد وتأهيلهم اجتماعيا، فهذا التعريف يركز على جانب الوقاية وجانب تأهيل المنحرف وإدماجه في المجتمع، وهو مستمد من غاية مدرسة الدفاع الاجتماعي التي تعتبر التأهيل حقا لكل شخص والتزاما مفروضا على عاتق المجتمع الذي يتحمل قسطا من المسؤولية في الانحراف الذي يسلكه الأفراد (شعبان، 2010).

ويمكن اعتبار التعريف الذي جاء به الفقيه الفرنسي (مارك أنسل) أهم تعريف للسياسة الجنائية حيث ذهب إلى أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تطوير القانون الجنائي الوضعي وتوجيه كل من المشرع الذي يسن القانون والقضاء الذي يقوم بتطبيقه والمؤسسات العقابية، وهذا التعريف يعطي نطاقا واسعا للسياسة الجنائية فلا يحصر دورها في الوقاية من الجريمة أو إيجاد علاج لها، كما ذهب إلى ذلك فقهاء مدرسة الدفاع الاجتماعي، بل يجعلها تمتد للتحكم في صياغة قواعد التجريم والعقاب، وفي الممارسة القضائية، وفي تنفيذ الأحكام التي تصدر عن القضاء، فالسياسة الجنائية وفق هذا التصور تعنى بالمرحلة التي تسبق ارتكاب الجريمة باعتماد سياسة وقائية وشاملة للحيلولة دون وقوع الجريمة، كما تعنى بالمرحلة اللاحقة على ارتكاب الجريمة بالدعوة إلى تأهيل الجناة والعمل على إدماجهم من جديد في المجتمع (السمري، 2010).

كما أن السياسة الجنائية هي نسق المعايير والتدابير التي يجابه بها مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة الظاهرة الإجرامية بحسبانها تجريدًا قانونيًا من ناحية، وحقيقة إنسانية من ناحية أخرى، بغرض الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها (عزمي، 2010).

بالإضافة إلى أنها تُعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تقترح على المشرع أو التي يتخذها المشرع في بلد وزمن معينين لمكافحة الجريمة (الغول، 2004).

وقد أشارت الوسمي (2017) إلى أن السياسة الجنائية هي صنع القرار المجتمعي ونشاط مجتمعي من أجل منع الجريمة، والحفاظ على نظام عدالة جنائية يمكن التنبؤ به ومنصف، وتقديم الجناة إلى العدالة، وفرض العقوبات الجنائية، وتقليل الأضرار والتكاليف الناجمة عن الإجرام ومساعدة ودعم ضحايا الجريمة.

وتشير الباحثة إلى أن السياسة الجنائية إجراءات لها تأثير على الإجرام، وتشمل اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون ونوع العقوبات المفروضة على هذه الجرائم ومدى شدة هذه العقوبات.

أهداف السياسة الجنائية

يمكن القول بأن أي سياسة جنائية لابد لها من وضع إستراتيجية للوصول إلى هدف أو أهداف معينة، وتحدد هذه الإستراتيجية في اعتماد مجموعة من الوسائل والأساليب لبلوغ تلك الأهداف التي تسعى إليها، وتمتاز السياسة الجنائية عموما بتحقيق هدفين أساسيين هما: أولًا تحقيق الحماية الاجتماعية، وثانيًا الاتجاه نحو إصلاح وتأهيل المجرم (Khuda, 2019). ويمكن توضيح أهداف السياسة الجنائية كما يلي:

أولًا الحماية الاجتماعية الإنسانية: إن الدولة في إطار سياستها الجنائية تحاول دائما تحقيق التوازن بين حقها في العقاب ومنع الجرائم والوقاية من خطرها، وبين حماية حقوق الإنسان والدفع بالفرد للالتزام أثناء نشاطه بالقيم والقوانين السائدة في المجتمع بقصد التكيف مع المعايير الاجتماعية والقانونية لضمان استفادته من حقوقه الكاملة وقيامه بواجباته وتحمله لمسؤولياته (Mears et al., 2014).

ومن هذا المنطلق فالسياسة الجنائية تهدف إلى القضاء على مسببات الجريمة والتي تتمثل لدى كل الشعوب في وجود خلل في البنيات الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية أو في العلاقات الإنسانية والقيم الأخلاقية التي تسود بين الأفراد، فهي تسعى إلى القضاء على الخطورة الإجرامية وعلى هذا الأساس يمكن للدولة أن تواجه هذه الخطورة باتخاذ تدابير وقائية وأخرى منعية تنفيذا لسياسة الدفاع الاجتماعي وذلك بالحد

من العادات الانحرافية، والعمل على تطوير نظم المجتمع، وحماية حقوق الإنسان التي تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق السلم الاجتماعي وحماية المجتمع من مظاهر الانحراف والتوجه نحو الإجرام (شعبان، 2010).

ثانيًا الإصلاح والتأهيل: تهدف العديد من المذاهب والاتجاهات الفلسفية إلى التركيز في سياستها الجنائية على مبدأ إصلاح المجرم من خلال توجيه العقوبة نحو الإصلاح والتأهيل بدل القسوة والانتقام، وتعتبر نظرية (كراماتيكا) من أبرز النظريات التي ركزت على مبدأ الإصلاح، على اعتبار أن سلطة الدولة في الدفاع الاجتماعي تنبع من واجبها في إصلاح أعضاء المجتمع والارتقاء بهم (Parks, 2013).

وعلى هذا الأساس فإن التأهيل ولإصلاح يكون بديلا للعقاب، كما ذهب (مارك أنسل) في نفس الاتجاه بتركيزه على مبدأ التأهيل الذي يحقق الحماية المرجوة للمجتمع في إصلاح الجاني وتقويمه وتأهيله للاندماج في المجتمع يقع على عاتق الدولة والمجتمع ككل.

ويتحقق هذا التأهيل عن طريق تعليم الجاني إحدى المهن التي تناسب ميوله وتثقيفه وتعليمه وإعادة تربيته أو علاجه نفسيا، وهذا التأهيل هو الذي يقي المجتمع من إجرامه في المستقبل. ولهذا فالسياسة الجنائية تعمل على مواجهة المجرم بتدابير اجتماعية تراعي الأسباب والعوامل العضوية والنفسية والاجتماعية التي دفعته للّإجرام، والتي ينبغي إخضاعها لمبدأ الشرعية من أجل حماية الحقوق والحريات الفردية (السمري، 2010).

أقسام السياسة الجنائية

تتفرع السياسة الجنائية الحديثة إلى ثلاثة أقسام، هي:

أولًا سياسة التجريم: تتضمن هذه السياسة بيان المصالح الجديرة بالحماية العقابية والتي تتضمن المصالح الاجتماعية التي تهم حماية المجتمع والإنسان من الاعتداء عليها، فالسياسة الجنائية تهدف إلى إنشاء الجرائم التي تمس المصلحة الاجتماعية وتضع الإطار القانوني للمصالح المحمية بالتجريم من خلال نصوص القانون الجنائي الذي يحدد النتائج الضارة لكل فعل، والتي تستوجب التجريم، ومقابلتها بالجزاء الملائم طبقًا لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، فالسياسة الجنائية تفرض على المشرع

الجنائي أن يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بهدف تحقيق الاستقرار للقانون الجنائي الذي ينبغي أن يدخل في إطار التخطيط العام الذي تقوم به الدولة لتجنب آفات البطالة والتقهقر والانحطاط الأخلاقي، وقد أدى هذا التصور في مجال التجريم بالمفكرين وعلماء الإجرام إلى المناداة بوجوب جنوح هذه السياسة نحو توجيه المشرع إلى نهج سياسة التجريم الوقائي التي تقتضي تحديد التدابير الواجب إتباعها لمواجهة الخطورة الاجتماعية للفرد من أجل منعه من ارتكاب الجريمة (Savina, 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التجريم لها دور تربوي واجتماعي إضافة إلى دورها الحمائي، ويتجلى ذلك من خلال القواعد المرتبطة بالأخلاق والتقاليد الاجتماعية والتي تسعى إلى المحافظة على القيم الدينية وترسيخها في الضمير الجمعوي، وتكمن أهمية هذا الدور التربوي على الخصوص بالنسبة للقيم الاجتماعية الجديدة التي تظهر في المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتصدى المشرع لجوانبها السلبية، والتي يمكن أن تؤثر على مستوى العلاقات بين الأفراد (رشيد، 2014).

ولا بُد من الإشارة هنا إلى تباين الآراء في تمييز الفعل الإجرامي عمّا سواه من الأفعال المشروعة، حيث يتميز الفعل الإجرامي بخاصيتين، هُما (Khuda, 2019):
خاصية السببية: تشير هذه الخاصية إلى وجود علاقة بين العقل ووقوع الخطر والضرر المباشرين على النفس أو المال أو غيرهما، ووقوع ضرر أو خطر غير مباشرين يلحق بالمجتمع بما يشيع فيه من قلق وخوف وعدم استقرار.
خاصية الكشفية: بمعنى أن حدوث الجريمة وما تبعها من أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد كشف عن وجود خلل فردي يتمثل في اتصاف بعض أفراد المجتمع بنفسية ذات تكوين إجرامي أو مصابة بخلل ما، وخلل اجتماعي يتمثل في قصور التشريع عن تحقيق مقاصده في المجتمع، إما لعدم كفاية العقوبة المقررة أو لوجود خطأ أو عيب في تحديد العقوبة وأسلوب تنفيذها.

ثانيًا السياسة العقابية الحديثة: تعتبر السياسة العقابية وسيلة لتنفيذ جزء محدد من السياسة الجنائية والذي يرتبط أساسا بالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية باعتبارهما آليتين محوريتين في تحديد ردود الأفعال تجاه الجريمة، أما الجزء الآخر الذي يشمله

علم الإجرام فإنه يظل مجالا خصبا يتناوله الباحثون بالدراسة والتحليل في أسباب وطبيعة السلوك الإجرامي (الحسيني، 2005).

وبالرجوع إلى المشرع الجنائي نجد أنه يربط دائما العقوبة بالجريمة بمقتضى علاقة سببية يفرضها العدل ويلتزم القانون باحترامها ومراعاتها، إذ أنه لا عقوبة بدون جريمة سابقة منصوص عليها وعلى عقوبتها في القانون الجنائي، كما أنه لا جريمة بدون عقوبة، فالعلاقة هي من إنتاج المشرع الجنائي الذي يمنح للدولة حق الردع الخاص وذلك طبقا لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) (الرشيد، 2002).

ويعتبر الردع العام من أهم أهداف السياسة الجنائية في مجال العقاب، غير أن أثره يختلف باختلاف الجرائم التقليدية أو الاجتماعية والجرائم القانونية أو الاصطناعية، وهكذا فإنه بخصوص النوع الأول فإن أثر الردع على أفراد المجتمع لا ينبع من النصوص الجنائية بقدر ما ينبع من احترامهم لأهم المبادئ التي يؤمن بها هؤلاء الأفراد، وهو ما يفسر بأن حركة الإجرام تزداد رغم تشديد العقوبات كما تشير إلى ذلك الإحصائيات التي قام بها علماء الإجرام في مختلف الدول، أما النوع الثاني من الجرائم فإن الأفراد يحترمون فيه نصوص القانون أكثر من احترامهم لمبادئ المجتمع، ولهذه العلة فإن الردع العام يكون في هذه الحالة أكثر تأثيرا على هؤلاء الأفراد سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية (رشيد، 2014).

فالعقوبة في حد ذاتها لا تؤثر على الإنسان وسلوكه مهما كانت طبيعته، وذلك راجع لكون الجرائم التي يرتكبها غالبا ما ترتبط بغرائزه التي لا يمكن أن يقاومها باعتبار أنها تدخل في نطاق موته المستمر، ولذلك فقد تطورت السياسة العقابية إلى درجة تحول معها مفهوم العقاب من مجرد جزاء جنائي ضد الجاني إلى فعل اجتماعي غايته الإصلاح والتأهيل بدل الانتقام أو القسوة التي كانت سائدة في ظل السياسة العقابية القديمة (السمري، 2010).

فالسياسة الجنائية المعاصرة أخذت بضرورة فحص شخصية المجرم وقياس التدبير الملائم له وفقا لدرجة خطورته، وهكذا فقد أقرت سياسة الدفاع الاجتماعي عند (كراماتيكا) و(مارك انسل) بحماية الجاني من خلال إصلاحه وذلك باحترام حقوق

الإنسان وتوفير الضمانات الإجرائية خلال جميع مراحل الدعوة الجنائية (سومية، 2006).

وقد أشار باركز (Parks, 2013) إلى وجود ثلاث مجالات للسياسة العقابية، كما يلي:

المجال التشريعي: تُصاغ العقوبة في هذه المرحلة بصورة مجردة.

المجال القضائي: يتضمن بيان الأسس التي يجب إتباعها عند الحكم بالعقوبات التي نص عليها القانون، كما يشمل بيان حق الدولة في العقاب وإجراءات الحكم بالعقوبات وتنفيذها.

المجال التنفيذي: يشمل الأسس التي يجب مراعاتها والإجراءات التي يجب اتباعها عند تنفيذ العقوبات.

تطور السياسة العقابية الحديثة

لقد عرفت العقوبة عدة مراحل بداية من أنها كانت وحشية وقاسية واللإنسانية إلى غاية تطورها منذ بداية القرن 19 وأصبح لها جانبين الأول ردعي أي حق المجتمع في العقاب، والثاني علاجي أي معالجة المجرم وإعادة إصلاحه وإعادة تأهيله من جديد في المجتمع، وهذه المراحل والسياسات العقابية تجاه المجرم كانت لها هدف واحد وهو كيف يمكن مواجهة وتخفيف مظاهر الإجرام في المجتمع وما هو سببها لكي يتم معالجتها، وهذه التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها بإبتكار معاملات عقابية تلائم الجاني وشخصيته وتحمي المجتمع هي التي ساهمت في ظهور السياسة العقابية الحديثة ().

وقد تطورت السياسة العقابية الحديثة ضمن المراحل التالية:

اولاً: السياسات العقابية الممهدة للسياسة العقابية الحديثة منذ نهاية القرن 18 ظهر الفقه الجنائي وبدأ يلعب دورا مهما في تطور السياسة الجنائية بحيث أن في أواخر هذه الفترة ظهر في أوروبا على أثر الثورة الفرنسية سنة 1789 مجموعة من الفلاسفة والمفكرين والنظريات التي حاولت القضاء على الظلم الذي كان مسلطا على رقاب الناس من خلال دعواتهم الإصلاحية، والأخذ بالسياسة العقابية إلى درب الإنسانية والإصلاح.

وقد ظهر القانون الجنائي التقليدي والذي يسمى بالمذهب التقليدي او النظام التقليدي بفضل أفكار الثورة الفرنسية، وهو يختلف كثيرا عن النظام القمعي الذي كان ساري قبل هذا التاريخ، إذن هذه السياسة نشأ عنها مدرستين تقليديتين، السياسة العقابية التقليدية الأولى وظهرت هذه المدرسة كرد فعل مضاد لما كان سائدا في أوروبا في القرون الوسطى مثل: قسوة العقوبات، وإنتشار أساليب التعذيب، وعدم تقيد القضاة وإصدار أحكامهم بقواعد قانونية واضحة أي فساد النظام الجنائي عموما، وقد ظهرت في النصف الثاني من القرن 18 على أيدي مجموعة من المفكرين أهمهم المفكر الايطالي سيزار بيكاريا والذي أصدر كتابه الشهير بعنوان "الجرائم والعقوبات" المنشور سنة 1764، وأيضا الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنثام الذي أصدر كتاب بعنوان "دراسة العقوبة والجزاء" سنة 1818، والعالم الألماني أنسلم فيورباخ.

الفرع الثاني: السياسة العقابية التقليدية الحديثة ظهرت هذه المدرسة نتيجة الإنتقادات التي وجهت للمدرسة التقليدية الأولى بحيث أنها حاولت التوفيق بين أفكارها (أي المدرسة التقليدية الأولى) وبين الأفكار المستحدثة، بحيث تعتبر هذه المدرسة مكملة للمدرسة السابقة كما أنها احتفظت بالكثير بالكثير من مبادئ المدرسة القديمة (مثل حرية الإختيار) إلا أنها أضافت دراسة شخصية المجرم. ظهرت هذه المدرسة في النصف الأّول من القرن 19 ومن أهم أقطابها الذين يرجع لهم الفضل في بلورة أفكارها هم (روسي، وجيزو، ومولينيه، وارتولان) في فرنسا و(كرارا) في إيطاليا و(مول) في المانيا وغيرهم من الفلاسفة.

ثالثًا السياسة الردعية الحديثة: تهتم هذه السياسة بالمرحلة التي تسبق وقوع الجريمة وتظهر من خلال التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها من طرف المشرفين على السياسة الجنائية للحيلولة دون وقوع الجريمة. وتهدف سياسة المنع في كل الدول إلى اجتثاث العادات المنحرفة والقضاء على العوامل التي تهيئ الفرص لارتكاب الجريمة، وذلك إعمالا لمبدأ (الوقاية خير من العلاج)، فالبحث عن الأسباب والعوامل، وتشخيص الوضعيات الاجتماعية، والتصدي للظواهر التي تؤدي للانحراف تعد من بين التدابير الوقائية التي ينبغي للدولة أن تعتمدها وأن تنهج بالموازاة مع ذلك سياسة اجتماعية لتحسين ظروف عيش المواطنين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي،

ومكافحة البطالة وتشجيع التضامن والتزامها بمجانية التعليم والتغطية الصحية والسكن اللائق وتوفير فرص الشغل وتحسيس الأفراد بخطورة الجريمة والانحراف، وكذا تشديد الرقابة على الأماكن العمومية وتوفير الأمن الاجتماعي (الوسمي، 2017).

ولمواجهة الخطورة بنوعيها الاجتماعي والجنائي، لابُد من اتخاذ تدابير وقائية وأخرى ردعية تنفيذًا لسياسة الدفاع الاجتماعي، التي تهدف إلى اجتثاث العادات الانحرافية والعوامل التي تهيء الفرصة للأفعال الضارة، والتي تعكر صفو الامن والسكينة والاستقرار، والعمل على تطوير المجتمع في نظمه الاجتماعية وعلاج المنحرفين، والعودة بهم إلى المجتمع وتأهيلهم وتقويمهم وتربيتهم التربية الصالحة (إبراهيم، 2008).

وقد شكل المؤتمر السادس للأمم المتحدة المنعقد بكاركاس سنة 1980 أول مؤتمر دولي يعترف بأن برامج منع الجريمة ينبغي أن تستند إلى الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان وتشكل جزءا من عملية التخطيط الإنمائي، وبناءا عليه فقد اهتمت العديد من البلدان في إستراتيجيتها الجنائية بمنع الجريمة قبل تدخل نظام العدالة الجنائية (دغمش، 2018).

وقد أشار المطيري (2007) إلى أن تحقيق أهداف السياسة الردعية يتطلب مواجهة الخطورة الاجتماعية والجنائية على النحو التالي:

1. مواجهة الخطورة بالوقاية: الوقاية الناجحة تتطلب اتخاذ تدابير واجراءات مناسبة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بعد تشخيصها باستنتاج الاتجاهات والدلالات، عن طريق تحليل ودراسة المعلومات التي توفرها الإحصاءات الجنائية، ومن ثمة التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية مع الاستفادة من البحوث والتجارب في مختلف الدول، ومن أهم تدابير الوقاية دعم وترسيخ المهام الاجتماعية للشرطة وأجهزة الأمن، وتوثيق صلتها بالجمهور، وتمتين الروابط بينها وبين أفراد المجتمع.
2. مواجهة الخطورة بالردع: تقوم المواجهة بالردع للمجرمين المحتملين من أفراد المجتمع، ويبدأ الردع بالتنبيه، والانذار، والتحذير بواسطة الردع النصي، الذي يتضمن النص التجريمي والنص العقابي، وكلا النصين يفيد توجيهًا سلوكيًا كحظر الاعتداء على النفس والعدوان على مال الغير، فإذا لم ينفع التحذير والانذار فلابد

من العقوبة لتحقيق الردع الخاص بكف الجاني عن اقتراف جريمة أخرى في المستقبل.

خصائص السياسة الجنائية

تتميز السياسة الجنائية بالخصائص التالية:

1. غـائية: تهدف السياسة الجنائية الى غاية معينة وهي تطوير القانون الجنائي الوضعي في مجال التجريم والعقاب والمنع في مرحلتي الانشاء والتطبيق، ففي مرحلة التشريع يقوم المشرع بالاهتداء الى مبادئ السياسة الجنائية فيما يسنه من قواعد جنائية، أما التوجيه في مرحلة التطبيق فينصرف الى القاضي الذي ينبغي عليه ان يحيط بآخر تطورات السياسة الجنائية حتى يستعين بنتائجها في تفسير نصوص القانون الجنائي، كما أنه لا يشترط في هذا التفسير أن يكون المشرع الجنائي قد اعتمد على السياسة الجنائية وأصبحت نصوصه معبرة عن مبادئ هذه السياسة، وإنما يكفي ان تسمح هذه النصوص بهذا التفسير، أي أن تكون من المرونة بحيث تسمح بأي تفسير يقتضيه التطور العلمي، فالسياسة لا تطور التشريع وإنما تطور تفسير القوانين بواسطة الفقه والقضاء، لأن التفسير لا يمكن أن يكون بعيدًا عن التغييرات الحقيقة والقوانين العلمية، ولا يصلح فقهيًا وقانونيًا أن لا ينسجم تفسيره مع الاحتياجات الحقيقية والأفكار السائدة، وهذا المعنى هو مايسري على دور السياسة الجنائية في توجيه الإدارة عند تنفيذ العقوبات لأنها فيما تباشره من اجراءات التنفيذ تفسر النصوص لهذه الإجراءات (قطاف، 2014).
2. نسـبية: نظرا لأن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتأثر بالبيئة والظروف الاجتماعية، سواء المتعلقة منها بالنواحي الطبيعية او الاخلاقية او الاقتصادية او السياسية، فإن تحديد السياسة التي تبين الجريمة وتنظم اسلوب العقاب عليها أو منعها يتاثر بطبيعة هذه الظروف، لذا يمكن القول أن السياسة الجنائية تتميز بالنسبية وهي ليست مطلقة، فالوسائل التي تقترحها دولة معينة في مكافحة الجريمة قد لا تصلح في دولة اخرى نظرًا لاختلاف الظروف الاجتماعية في كل دولة،

لذلك تأخذ كل دولة بالسياسة الجنائية التي تناسبها في ضوء الظروف الاجتماعية (دغمش، 2018).

3. سياسية: نظرا لوجود ارتباط وثيق بين السياسة العامة للدولة وسياستها الجنائية فالأولى توجه الثانية وتحدد اطارها، فالدولة التي تسيطر عليها النظم الدكتاتورية تختلف عن غيرها من الدول التي تاخذ بالنظم الديمقراطية في تحيديد السياسة الجنائية، فلا يمكن مطلقًا معالجة قضية رد الفعل ضد الجريمة بعيدًا عن قضية الحريات ويترتب على ذلك انه على ضوء كيفية معالجة هذه القضية في نظام سياسي معين لابد من أن تتحدد السياسة الجنائية، فالارتباط وثيق بين السياسة الجنائية والنظام السياسي الذي تعتنقه الدولة، ومن ناحية اخرى فانه لايمكن ان نغفل العلاقة الأساسية بين المسائل المهمة للسياسة الوطنية للدولة وسياستها الجنائية، فالجريمة في الدول النامية تتصدر مشاكلها الداخلية (المطيري، 2007).
4. متطورة: تتميز السياسة الجنائية بالحركة والتطور لا بالجمود فهي متطورة بحكم اعتمادها نتائج علم الاجتماع القانوني وعلم الاجرام والعقاب وتأثرهما بالنظام السياسي والمشكلات التي تصادف المجتمع والتغيرات التي تلحق به، لذا فإنه يتعين للتحقق من فاعلية السياسة الجنائية ان تكون دائما في موقع المراجعة والتقييم (الوسمي، 2017).
5. قيامها على منهج علمي: تتميز السياسة الجنائية بالطابع العلمي فيجب ان تقوم على مجموعة من القوانين العلمية تحدد الصلات السببية بين الوسائل التي تقترحها والغرض الذي تستهدفه. وبناءا على ذلك فأن ما تحدده من الوسائل للوصول الى غايتها يجب ان تركز على توافر صلة السببية بين هذه الوسائل وتلك الغايات، ويتوقف تحديد تلك الوسائل وفقًا لمنهج البحث العلمي الذي تعتمد عليه هذه السياسة، فوفقًا للمنهج العلمي التجريبي القائم على الملاحظة لابد لتحديد هذه الوسائل من اجراء بعض البحوث التجريبية لبيان مدى فعاليتها في تحقيق الدفاع الاجتماعي، فمثلا اذا قلنا ان الدفاع عن المجتمع يتحقق بتأهيل المجرم للحياة الاجتماعية يتعين علينا ان نجري بحوثا تجريبية في مدى

فعالية العقوبات المقيدة للحرية في تحقيق هذا الغرض والقانون الذي تصل اليه هذه البحوث، حيث تعتبر من المبادئ التي يتعين ان تتركز عليها السياسة الجنائية، كما ان وضع قواعد التجريم يجب استخلاصها من نتائج علم الاجتماع القانوني الذي يبحث في مدى مطابقة القاعدة القانونية للواقع الاجتماعي (الغول، 2004).

النظريات المُفسرة

تُعتبر النظرية جُزء أساسي من الحقيقة الواقعية في حياتنا اليومية، وهي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لأفعالهِ ومشاهداتهِ اليومية لمختلف الظواهر، فالنظرية إذن هي عملية تنظير الأفراد لواقعهم البيئي والإجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار والإيديولوجيات والتجارب التي تفسر الحقيقة التي يعيشون فيها، ومن أهم النظريات التي فسرت ظاهرة الإنحراف ما يلي:

أولًا النظريات البنائية الوظيفية:

النظرية الاجتماعية: من أبرز روادها دايفيد إميل دوركايم (David Émile Durkheim, 1917–1958)، وهي إتجاه نظري يتخذ منحى آخر في تفسيره للسلوك الانحرافي، حيث يجعل الإنحراف موضوعًا وظاهرة إجتماعية من ظواهر المجتمع الإنساني وهو ما جعل دوركايم يصفها بالظاهرة الطبيعية والاعتيادية لكونها تمُس كل المجتمعات وفي كل الأزمنة، وهي تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين حركة المجتمع، فهي لا تركز إهتمامها على المنحرف بقدر تركيزها على مجمل السلوك المنحرف الذي يصدر عنه، وتذهب معظم النظريات الاجتماعية إلى أن الإنحراف أمر يتعدى النشاط الفردي بدوافعه السوية منها والمَرَضية، ولا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة بنية المجتمع ومؤسساتهِ مع عدم إنكار أنه بالإمكان أن يكون للعوامل الذاتية لدى المنحرف دورها، ومع هذا يبقى تحديد الإنحراف في الأصل أمرًا إجتماعيًا، مما يجعل علم الإجتماع يحتل مكانة رئيسية في ذلك ولا يمكن بدون مساهمته فَهم هذه الظاهرة فَهمًا شاملًا، كون دراساته تهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم العلاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الاجتماعية كالظروف الاقتصادية والسياسية

والإيكولوجية والتركيب الطبقي للمجتمع والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة (سجيدة، 2013).

كما ترى هذه النظرية أن الانحراف هو وصف للأفعال أو السلوكيات التي تخرق أو تنتهك المعايير الاجتماعية، بما في ذلك القوانين المسنونة، مثل القيام بعمل إجرامي، أو الخروقات غير الرسمية، مثل رفض عادات وأعراف مجتمع ما، كما أن الانحراف سلوك لا يتوافق مع القواعد المؤسساتية أو قواعد السلوك، قد تكون للانحراف دلالة سلبية، إلا أن انتهاك المعايير الاجتماعية ليس دائمًا سلبيًا، ويكون الانحراف إيجابيًا في بعض الحالات؛ فبالرغم من انتهاك القواعد، يمكن أن يُصنَف السلوك على أنه إيجابيٌ أو مقبول (لطفي والزيات، 1991).

ويمكن توظيف هذه النظرية في تفسير ظاهرة الانحراف بأن الانحراف يعتبر ظاهرة مرضية تُصيب الفرد نتيجة وجود عوامل مجتمعية تؤثر عليهِ بشكل سلبي، حيث ترتكز هذه النظرية على تفسير السلوك المنحرف بأنهُ لا يمكن أن يظهر نتيجة العوامل الذاتية للفرد فقط، بل أن العناصر المجتمعية المحيطة ببيئة الفرد تؤدي دورًا مهمًا في توجه الفرد نحو السلوك المنحرف.

النظرية البنائية الوظيفية: من أبرز روادها أوغست كونت (Auguste Comte, 1798-1857)، وتالكوت بارسونز (Talcott Parsons, 1902-1979)، ويعتبر الاتجاه البنائي الوظيفي أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر وقد اهتم هذا الاتجاه بدراسة الظواهر الاجتماعية في أعمال المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال ابن خلدون وأوجست كونت ثم ظهر بوضوح في أعمال دوركايم وباريتو وبارسونز وميرتون. والمنظور الأساسي للاتجاه البنائي الوظيفي يجعل محور اهتمامه المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه أكثر من اهتمامه بالأفراد أو الجماعات وهو يتصور المجتمع كوحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، فالمجتمع وإن كان يتكون من وحدات جزئية صغيرة إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه وكل جزء من الأجزاء التي يتألف منها المجتمع يؤدي وظيفة معينة وغالباً ما

يشير معنى الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة (Wallace & Walf, 1991).

ويعتبر أيضاً هذا الاتجاه أن الانحراف ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية إضافة إلى أن للانحراف وظائف إيجابية أخرى يؤديها فقد اعتبر دوركايم أن الانحراف يدعم ويقوي النظام الأخلاقي وذلك لأنه يضطرنا في حال وقوعه إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها ويضطرنا في أحيان أخرى إلى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري (كارة، 1992).

ويرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية مما يعرض المجتمع إلى الحالة الأنومي أي اللامعيارية وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي (نعامة، 1985).

كما يعتبر أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي الأسرة نسقاً اجتماعياً يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها وهذا النسق للأسرة يعتبر مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، حيث يكون مؤدياً لوظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع والتي تحقق في حالة توافر عدد من العمليات منها معرفة كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المناط به إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز من خلاله مشكلات الانحراف والجريمة. وبناءً على مفاهيم النظرية الوظيفية يمكن القول أن التفكك الأسري بسبب الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو الهجرة وخلافه قد لا يؤدي بالضرورة إلى

جنوح الأحداث وانحرافهم إلا بمقدار ما تعوق هذه العوامل الأسرة عن أداء وظيفتها كنظام اجتماعي داخل البناء الاجتماعي (الدوري، 1991).

ويمكن لهذه النظرية تفسير ظاهرة الانحراف من الناحية المجتمع ككل على اعتبار أن السلوك المنحرف يظهر نتيجة وجود تفكك مجتمعي وعدم قيام المجتمع بتأدية وظيفتهِ المطلوبة تجاه أبنائهِ، مما يهيء الفرصة لأفراد المجتمع نحو التوجه للانحراف، كما أن التفكك المجتمعي يؤدي إلى فقدان المجتمعات لمعاييرها الناظمة لحياة الأفراد وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة هذه المجتمعات على ضبط سلوكيات أفرادها وبالتالي توجههم نحو الانحراف.

نظرية الانحراف الانتقالي: من أبرز روادها إميل دوركهايم (Émile Durkheim, 1917–1958) الذي وضع حجر الأساس لهذه النظرية، ومساهمات روبرت مرتون (1938) وألبرت كوهن (1955)، تعتقد نظرية الانحراف الانتقالي أن الانحراف سلوك مكتسب، حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم فرد آخر السلوك الصحيح الذي يرتضيه المجتمع، ويستند اعتقاد هذه النظرية على الفكرة القائلة بأن مستوى الجرائم الحاصلة في مكان ما تبقى لسنوات عديدة مستقرة ضمن نسبتها المئوية (السمري، 2010).

أي أن الانحراف إذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة فلابد له من الاستمرار في تلك البيئة، حيث يتعمق ذلك الانحراف في التركيبة الثقافية والاجتماعية لذلك المجتمع، وينتقل الطابع الانحرافي من فرد لآخر ثم من جيل لأخر دون أن يتغير الدافع الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة لدى هؤلاء الأفراد، وبموجب هذه النظرية فإن هذا الطابع الإجرامي لمجموعة من الأفراد المنحرفين يساهم في اتساع دائرة الانحراف والإجرام عن طريق استقطاب أفراد جدد (الحراحشة، 2018).

ويمكن توظيف هذه النظرية في تفسير ظاهرة الإنحراف بأن السلوك الاجتماعي للفرد يتلائم مع معايير وقوانين مجموعة معينة في المجتمع الذي يعيش فيه، بمعنى أن ظاهرة الانحراف لا يمكن أن تظهر من العدم أو من العوامل الشخصية للفرد، بل أن الفرد قد يتجه إلى السلوك المنحرف نتيجة ما يدور حولهُ من أحداث وظواهر.

ثانيًا النظريات الماركيسية (الصراع):

النظريــة البيولوجيــة: من أبرز روادها العالم شيراز لمبروزو (Cesare Lombroso, 1835-1909) الذي اشتغل طبيبا بالجيش الإيطالي وعمل بالمستشفيات العقلية وهذا ما أكسبه خبرة في الميدان وأتيحت له فرصة التعامل مع المجرمين وغير المجرمين من حيث التكوين الجسماني، ووليام شيلدون (Wiliam Sheldon)، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التكوين البيولوجي للفرد بمثابة المحدد الرئيسي للإنحراف، حيث أن هناك خصائص جسمية وسمات شخصية وجينات وراثية معينة تُميز المنحرفين وتجعلهم يختلفون في أشكالهم وطريقة تفكيرهم عن الأفراد الطبيعيين، فهم في رأي هذه النظرية يتميزون بقامة قصيرة وجِباه ضيقة وآذان كبيرة وأيدي طويلة وشعر كثيف في أجسامهم، كما يعتقد هؤلاء أن أجسام المنحرفين بذلك الشكل تعود إلى مرحلة تاريخية قديمة تشبه الإنسان القديم، وتعتبر مدرسة لومبروزو من أهم الإطارات الفكرية التي زكت هذا الاتجاه، وقد نادت هذه المدرسة إلى الربط بين بعض المميزات الجسمية أو الخُلقية وخاصة في الوجه والجمجمة وبين أنواع من النقص العقلي أو الإضطرابات الخلقية وأشكال الإنحراف، وترتكِز نظرية لومبروزو على محور الحتمية البيولوجية بشكل واضح ولأجل ذلك تعارضت تفسيراتهُ تِلك مع التفسير الكلاسيكي القائم علـــى حُرية الإرادة، ومذهب المنفعـــة وهو بهذا يُجبَر على الإنحراف ولكن بدرجات متفاوتة، إنطلاقًا من أن المجرم أو المنحرف بالتكوين هو إنسان يعاني من إنحطاطية وراثية تجعلهُ غالبًا مُصابًا بعيوب مورفولوجية جسمية ظاهرة، وبإضطرابات وظيفية في أجهزتهِ الداخلية، وبِخلل في بعض إفرازات الغدد الصماء والدرقية على وجه الخصوص (لطفي والزيات، 1999).

كما حاولت هذه النظرية إعطاء الجريمة تفسيرًا انطلاقًا من وجود تكوينات عضوية محركة للفعل الإجرامي، وقد غلب لمبروزو دور العوامل الوراثية التي تؤدي بصاحبها إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية وقد انتهى إلى أمرين اثنين: أن الصفات الارتدادية الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم، وأن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة وإنما تؤدي إلى توافر ميل نحو الجريمة ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد، وقد صنف لمبروزو المجرمين إلى خمسة أنماط هي: المجرم

بالميلاد، والمجرم المجنون، والمجرم بالعادة، والمجرم بالصدفة، والمجرم بالعاطفة، وقد أرسى بذلك قواعد ودعائم الاتجاه الأنثروبولوجي في علم الاجتماع حيث وضع نمط بيولوجي أساسي ونفسي تبعي واعتبره أساس لتمييز المجرم عن غيره (عزمي، 2010).

ويمكن توظيف هذه النظرية في تفسير ظاهرة الانحراف بأنها تربط بين انحراف الفرد وطبيعة تكوينهِ الجسماني والشخصي، حيث أن هذه النظرية ترتكز على أن المُنحرفين لديهم صفات بيولوجية تُميزهم عن بعضهم وهذا ما يجعل من السهل تحديدهم ومحاولة وقايتهم ومعالجتهم قبل الإنجراف وراء ظاهرة الانحراف.

النظرية النفسية (السيكولوجية): من أبرز روادها ألفرد ألدر (Alfred Adler)، وسيجموند فرويد (Sigmund Freud, 1856–1939) يقوم هذا الإتجاه أساسًا على رد السلوك المُنحرف إلى أسباب تتعلق بالتكوين النفسي للفرد، أي على البُعد الذاتي مُركِزة جهودها على فهم شخصيتهِ والقوى الفاعلة فيها، والفرد المُنحرف حسب هذا الإتجاه هو إنسان مريض نفسيًا، فهو يتصف بالعنف والشدة والإندفاع الراجع لتجارب ومواقف نفسية مر بها الفرد في مرحلة طفولته أو بقايا عقدة تعرضهِ لمواقف جنسية مؤلمة في مرحلة الصغر، ويشكل الأساس النظري لنظرية فرويد وهي من أوسع الإتجاهات النفسية إنتشارًا، وأشدها وقعًا في ميدان التحليل النفسي، والتي ترجع السلوك المنحرف إلى الصراع القائم بين مكونات الشخصية والمتمثل في الهو أو الذات والأنا، والذات الأعلى أو الأنا الأعلى، وهذا الصراع الذي ينتهي بخضوع الذات، والذات العليا لرغبات الهو، ويرجع السلوك المنحرف إما إلى عجز الأنا في تكييف الميول الفطرية مع متطلباته أو كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى إنعدام وجود الأنا الأعلى أو عجزها عن أداء وظائفها (سجيدة، 2013).

وعلماء التحليل النفسي ينظرون إلى ظاهرة الانحراف من جوانبها الفردية غالبًا، فهم يخضعونها إلى الاتجاه التحليلي العام فمثلا رأى إيكورث أن الهرب عند المنحرفين يعتبر حالة هروبية من العقاب، كما يقرر بأن سوء تكوين الذات العليا (وهي بمثابة الضمير الجمعي عند فرويد) عند الفرد تعتبر سببًا من أسباب الانحراف (مخامرة، 2017).

ويمكن توظيف هذه النظرية في تفسير ظاهرة الانحراف من خلال المكونات الشخصية للفرد حيث أن قدرة الفرد على مجاراة الأحداث المتسارعة من حولهِ والتحكم بها يؤثر بشكل كبير على توجهه نحو السلوك الانحرافي، على اعتبار أن تحرك الفرد وتوجهه يتأثر بشعورهِ بالنقص وبحثهِ الدائم عن آليات لتعويض ذاتهِ، ومع عدم قدرة الفرد على التكييف مع الواقع من حولهِ يتجه نحو السلوك الانحرافي.

نظرية المخالطة الفارقة: هي محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي يلخصها مؤسسها ايدوين سوذرلاند (Edwin Sutherland, 1883–1950) في هذه العبارة يصبح الشخص جانحاً بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون، ويشير في موقع آخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامي تعتبر كامنة في الموقف والشخص، وأن الموقف الموضوعي يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الإجرامي، علماً بأن تحديد الموقف أمر يتوقف على الشخص المتضمن فيه، وفوق ذلك فان الأحداث المتضمنة في الموقف والشخص أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم، ولا يحدث الفعل الإجرامي إلا إذا كان الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته، إذن فالموقف مرتبط بالشخص لأن موقف معين ربما يؤدي إلى إرتكاب شخص معين لجريمة ما، ولكنه لا يؤدي بآخر إلى ذات الفعل (جابر، 1988).

أما العملية التي تؤدي إلى تورط الشخص في سلوك إجرامي فقد صاغها سوذرلاند في مجموعة قضايا أساسية، منها (أبو جادو، 2014):

1. يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس فطرياً ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلاً إجرامياً.
2. يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية إتصال مباشرة تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها.
3. يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضائها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

نظرية الدفاع الاجتماعي: إنَّ قضية الانحراف والجريمة، والحديث عن المجرم والإجرام والعقوبة، وحماية المجتمع، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بسلوك الأفراد والمجتمعات، ليست جديدة بل رافقت المجتمع الإنساني منذ بدايته. ومِمّا لا شكَّ فيه أنَّ تطورات متتالية لحقت بهذه القضايا وكيفية طرحها، تبعاً لتطور العلوم الإنسانية، ومفهوم الدفاع الاجتماعي، يخضع لهذا التطور أيضاً؛ فهذا المفهوم بالرغم من حداثته من ناحية الظهور كمصطلح، إلا أنَّه قديم من ناحية الهدف (عزمي، 2010).

ولعل مدرسة الدفاع الاجتماعي حسب الدفاع الاجتماعي بالمفهوم الحديث ارتبطت بأسماء عدد من العلماء الغربيين ومن بينهم العالم الإيطالي (فيليبو جراماتيكا). حيث بدأت هذه المدرسة بانتقاد الأسلوب التقليدي الذي ركَّز على الجريمة والمسؤولية الجنائية متناسياً دراسة المجرم (مرتكب الفعل) والاهتمام بتقويم شخصيته (سجيدة، 2013).

وإنَّ مفهوم الدفاع الاجتماعي حسب هذه المدرسة، يُركز على أنَّ حماية المجتمع لا تتم بإيقاع العقوبات على مَنْ يقوم بالفعل (الإجرامي). وإنَّما يكون من خلال رد فعل اجتماعي يتجاوز العقوبة أو بدائل العقوبة، وذلك بهدف حماية المجتمع من الجريمة، وذلك من خلال جهود وقائية لمنع الجريمة، وبرامج علاجية للتعامل مع المجرمين بعد وقوع الجريمة (مخامرة، 2017).

وترتكز نظرية الدفاع الاجتماعي على المرتكزات التالية (سجيدة، 2013):

1. أنَّها نظرية جديدة لتحقيق هدف قديم، تكاد تُلغي فكرة العقوبات المبنية على أساس وجود جريمة ومجرم ومسؤولية جنائية.
2. اتخاذ مجموعة من التدابير للتعامل مع السلوك المنحرف عن معايير المجتمع بدلاً من العقوبات، وهذه التدابير يمكن أن تتم في أي مكان عدا السجون.
3. تطبيق سياسة اجتماعية شاملة تتناول نظام الأسرة الاقتصادي والثقافي والرعاية الصحية في المجتمع.

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

1.2.2 الدراسات العربية

دراسة (الشمري، 2020) بعنوان (السياسة الجنائية التشريعية في قوانين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف مفهوم السياسة الجنائية والأحزاب السياسية، والكشف عن موقف التشريعات من الجرائم التي ترتكتبها الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين المشرع المصري والمشرع العراقي حول موضوع السياسة الجنائية التشريعية في قوانين الأحزاب السياسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، واعتمدت الدراسة على مراجعة التشريعات الجنائية في كُل من مصر والعراق، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كما يلي: أن من اهم معوقات الخوض في غمار هذا الموضوع ندرة المصادر العلمية التي لها علاقة بالجوانب الجنائية للأحزاب السياسية، وعدم إيلاء فقهاء القانون في العراق الأهمية التي ينبغي أن يحظى بها موضوع التجريم والعقاب في قانون الأحزاب السياسية، وإغفال المشرع العراقي لبعض صور السلوك الجرمي الذي تقترفه الأحزاب السياسية أو احد اعضائها، وضعف السياسة الجنائية التشريعية التي نظمت احكام قانون الأحزاب السياسية العراقي بالمقارنة مع موقف المشرع المصري وباقي التشريعات المقارنة الأخرى.

دراسة (العازمي، 2019) بعنوان (أنماط التنشئة الأسرية وعلاقتها بانحراف الأحداث: دراسة ميدانية في دولة الكويت). هدفت الدراسة إلى معرفة مستويات أنماط (التسلط، والتدليل، والديمقراطي، والإهمال، والتفرقة، والتذبذب) لكلٍّ من الأب والأم لدى الأحداث المحكومين والأحداث العاديين (طلبة الثانوية)، والبحث عن العلاقة بين أنماط التنشئة الأسرية للأب والأم وانحراف الأحداث، وإمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط التنشئة الأسرية بين الأحداث المحكومين والأحداث العاديين (طلبة الثانوية)، بالإضافة إلى التعرف على إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في انحراف الأحداث تبعًا لكلٍّ من: الجنس، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، والدخل الشهري للأسرة، والحالة الاجتماعية. وقد استخدم الباحث أسلوب العينة العنقودية باختيار (12) مدرسة موزعة على محافظات دولة الكويت، ومن ثم اختار

(382) طالب وطالبة من الصف العاشر ليمثلوا عينة الدراسة، كما تم اختيار (97) حدثًا نزيلًا بدور الرعاية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، إستخدم الباحث مقياس انماط التنشئة الاسرية للأب وللأم ومقياس انحراف الأحداث، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج؛ منها: أن نمط التنشئة الأسرية السائد للأب والأم لدى الأحداث المحكومين هو نمط التسلط، وجميع أنماط التنشئة الأسرية لدى الأحداث المحكومين جاءت بمستوى متوسط، باستثناء النمط الديمقراطي لكل من الأب والأم حيث جاءت بمستوى منخفض، ونمط التفرقة للأم جاء بمستوى منخفض، كما أن نمط التنشئة السائد للأب والأم لدى الأحداث العاديين (طلبة الثانوية) هو النمط الديمقراطي، وأن جميع أنماط التنشئة الأسرية لدى الأحداث المحكومين جاءت بمستوى منخفض، كما أن هناك علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًّا بين نمط التنشئة الأسرية (الديمقراطي) للأب والأم وانحراف الأحداث.

دراسة الصرايرة (2019) بعنوان (أثر العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث الواقعين(المحكومين) تحت إشراف مراقبي السلوك (من وجهة نظر مراقبي السلوك أنفسهم)). هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في انحراف الأحداث الواقعين تحت إشراف مراقب السلوك من وجهة نظر مراقبي السلوك أنفسهم، وهدفت الدراسة الى الكشف عن الاختلاف في وجهات نظر مراقبي السلوك نحو أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في انحراف الأحداث باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، الحالة الاجتماعية، الخبرة العملية). ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل لعناصر المجتمع الاحصائي المكون من مراقبي السلوك العاملين في مديرية الأحداث والأمن المجتمعي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعي في الأردن، والبالغ عددهم الإجمالي (185)، وتكونت عينة الدراسة النهائية من (167) مراقب ومراقبة للسلوك، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل تأثيراً على انحراف الأحداث هو العامل الاقتصادي، ثم العامل الاجتماعي وأخير العامل الثقافي، وأن هذه العوامل قد تباينت في مستوى أثرها، فقد جاء العاملين الاقتصادي والاجتماعي بمستوى مرتفع،

اما العامل الثقافي فقد جاء بمستوى متوسط، وأشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في انحراف الأحداث في المجتمع الأردني.

دراسة (دغمش، 2018) بعنوان (دور السياسة الجنائية في مواجهة الانحراف الفكري، دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية). هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء مدى نجاعة السياسة الجنائية في مواجهة آفة الانحراف الفكري في فلسطين، والاطلاع على تجارب بعض الدول للوصول إلى سياسة جنائية فاعلة في مواجهتها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان مفهومي السياسة الجنائية والانحراف الفكري، ودور التجريم في مواجهة الانحراف الفكري، والاسس التي يرتكز عليها التجريم وموقف التشريعات المعاصرة، والمنهج المقارن من خلال مقارنة السياسة الجنائية ومكوناتها بالشريعة الإسلامية وأحكامها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسة الجنائية خطة شاملة لكافة الحلول الجنائية والاجتماعية بشكل علمي، وأن بعض التشريعات المقارنة استطاعت تفعيل سياسة جنائية ناجحة في مواجهة هذه الظاهرة، في حين أنه لا يوجد في فلسطين سياسة جنائية واضحة المعالم.

دراسة (حسين، 2017) بعنوان (التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث –دراسة ميدانية لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التفكك الأسري ودوره ف انحراف الأحداث ومعرفه أنواعه وأثر ذلك على الأبناء، والاهتمام بالنواة الأولى وهي الأسرة، والحد من ظاهرة انحراف الأحداث وتقليل خطورتها قدر الإمكان. اعتمدت الدراسة على نظرية (سيرل بيرت) في انحراف الأحداث واعتمدت منهج المسح الاجتماعي الشامل، طبقت الدراسة على (40) من الذكور و(20) من الإناث من نزلاء مؤسستي دار رعاية وتوجيه الأحداث الذكور والإناث في بنغازي والمحكوم عليهم داخل المؤسسة، وتم الحصول على البيانات من خلال استخدام أسلوب استمارة المقابلة، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين التفكك الأسري وانحراف الأحداث، ووجود علاقة بين هجر الزوج لزوجته وتعاطي المخدرات، وأنه هناك علاقة وطيدة بين وفاة الوالدين وتعاطي الحدث للمخدرات، وأن للطلاق علاقة بتعاطي المخدرات، وأنه هناك علاقة وثيقة بين الشجار بين الوالدين

وتعاطي الحدث المخدرات، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هجر الزوج لزوجته وهروب الحدث من المدرسة.

دراسة (الوسمي، 2017) بعنوان (النظام الجنائي الخاص بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة). هدفت هذه الدراسة إلى بيان الوضع القانوني للحدث، وما يُطبَّق بشأنه من تدابير في النظام الجنائي الإماراتي، الخاص بالأحداث والتدابير الواقية لمشكلة جنوح الأحداث، ومدى الخطورة الإجرامية في القانون الاتحادي، وتوضيح النظام الجنائي الخاص بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة مع المعايير الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال اجراء مراجعة للقوانين والانظمة المعمول فيها بدولة الامارات العربية، بالإضافة إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالأنظمة الجنائية وظاهرة الانحراف، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن السياسة الجنائية بوضعها الحالي لا تتلائم مع هدفها في وقاية المجتمع والأفراد من الانحراف، بالإضافة إلى أنه يجب على مُشرعي القانون الوضعي الوصول إلى أفضل صيغة لقواعد السياسة الجنائية من خلال التخلي عن التركيز على معاقبة الجاني ومحاولة إصلاحهِ وردعهِ عن طريق الانحراف.

دراسة (الصانع، 2015) بعنوان (أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على انحراف الأحداث في دولة الكويت: دراسة مقارنة بين فئة أحداث البدون والكويتيين). هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى جنوح الأحداث في دولة الكويت، ودراسة الفروق في تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مشكلة جنوح الأحداث لدى فئة البدون بالمقارنة مع جنوح الأحداث لدى الفئات الاجتماعية الأخرى في دولة الكويت. واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام المسح الاجتماعي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبانة مكونة من (45) فقرة، وقد تكونت عينة الدراسة من (597) حدثا يشكلون ما نسبته (79%) من عدد الأحداث الكلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة بشكل عام نحو العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في انحراف الأحداث في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد العينة، ووجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة في استجابات أفراد الدراسة حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في ($\alpha \leq 0.05$)

انحراف الأحداث تعزى إلى اختلاف الجنسية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات أفراد الدراسة على كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية تعزى إلى العمر ودخل الأسرة.

دراسة (باقر، 2015) بعنوان (دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الانحراف لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الكويت). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الانحراف السلوكي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الكويت محافظة العاصمة، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي بلغت (300) طالب وطالبة تم إختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أكثر مظاهر الانحرافات السلوكية لدى الطلبة تكرارًا كان المعاكسات والتحرش والهروب من المدرسة ومشاهدة الأفلام الإباحية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور للأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الانحراف السلوكي لدى الطلبة، عدم وجود فروق نحو دور كل من الأسرة والمدرسة في تشكيل الانحراف السلوكي تعود إلى النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، ودخل الأسرة الشهري.

دراسة (رشيد، 2014) بعنوان (السياسة الجنائية ودورها في مواجهة ظاهرة الفساد، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم السياسة الجنائية والكشف عن دورها في مواجهة ظاهرة الفساد في الجزائر، كما هدفت إلى مقارنة طرق وأساليب الشريعة الإسلامية مع طرق وأساليب السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال التعريف بمصطلحي السياسة الجنائية وظاهرة الفساد، والكشف عن ماهية السياسة الجنائية في مواجهة الفساد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ومراجعة الأدب النظري ذو العلاقة بالسياسة الجنائية ودورها في مواجهة الفساد، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن وذلك من أجل مقارنة السياسة الجنائية في القانون الوضعي مع السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي: أن الإجراءات

والأساليب المتبعة في السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية تمتلك القدرة على مواجهة ظاهرة الفساد بشكل أفضل من السياسة الجنائية في القانون الوضعي، كما أن السياسة الجنائية وبما تتضمنه من وسائل وتدابير لها دور كبير في مواجهة ظاهرة الفساد إذا ما طبقت بشكل صحيح وفعّال، بالإضافة إلى أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية كانت معروفة في التشريع الإسلامي من خلال الآليات التي وضعتها الشريعة والنظم القانونية للتصدي لظاهرة الفساد والتجريم والعقاب والاساليب الوقائية لحصر جرائم الفساد.

دراسة (العتيبي، 2014) بعنوان (دور التنشئة الاجتماعية الأسرية في انحراف الأيتام، دراسة وصفية في جمعية رعاية الأيتام – إنسان). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التنشئة الاجتماعية الأسرية في انحراف الأيتام من وجهة نظر الأيتام، ومن وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين المشرفين عليهم في الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مدينة الرياض، والتعرف على أبرز الأساليب الأسرية المؤدية لانحراف الأيتام من وجهة نظر اليتيم، وتضمنت عينة الدراسة (258) يتيمًا و(60) أخصائي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإعتماد على الإستبانة والمقابلة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أساليب التنشئة الخاطئة التي تنتهجها الأسرة في تربية اليتيم هي التجاهل عن الحاجات العاطفية، وغياب القدوة الحسنة، وأبرز الأساليب المؤثرة في انحراف الأيتام هي إهمال الأسرة، وعدم الاهتمام، بالإضافة إلى عدم تلبية طلباته، والمعاملة القاسية لليتيم، وكثرة المشاجرات والمشاحنات داخل الأسرة.

دراسة (شعبان، 2010) بعنوان (السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة الانحراف لدى الأحداث). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة الانحراف لدى الأحداث في المجتمع الجزائري، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بالسياسة الجنائية الحديثة وفروعها، والوقوف عند مفهوم السياسة الجنائية، ومعرفة أهم الاتجاهات الحديثة للتشريعات في مواجهة الانحراف لدى الأحداث، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي: أن السياسة الجنائية الحديثة قد استقرت على فروع كان من شأنها التأثير على فلسفة

المعاملة الخاصة بالأحداث المنحرفين، كما أن السياسة الجنائية الحديثة بدأت تستقر على فكرة الوقاية أكثر من العلاج، وهذا ما استفادت منه التشريعات الحديثة في بلورة فكرة التعامل مع المنحرفين، والتي من شأنها أن تكون فعّالة في مواجهة ظاهرة الانحراف لدى الأحداث أو الجريمة عمومًا.

دراسة (الرشيدي، 2010) بعنوان (تغير منظومة القيم وعلاقتها بانحراف الفتيات سلوكيًا من وجهة نظرهن: دراسة ميدانية على الفتيات النزيلات في دار رعاية الفتيات بمنطقة الرياض). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تغير منظومة القيم وعلاقتها بانحراف الفتيات سلوكياً، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطوير استبانة وزعت على (108) من الفتيات وهو العدد الكلي في دار رعاية الفتيات بمنطقة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كما يلي: حصل تغير في منظومة القيم (الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية) في المجتمع السعودي حسب رأي الفتيات المنحرفات سلوكياً، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغير في منظومة القيم (الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية) وانحراف الفتيات، وأن أنماط السلوك المنحرف لدى الفتيات المنحرفات سلوكياً في المجتمع السعودي كانت على التوالي: الاختلاء (علاقات محرمة)، الهروب من المنزل السرقة، عقوق الوالدين، والمخدرات، السكر، وأخيراً المضاربة (المشاجرات)، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات الفتيات المنحرفات سلوكياً حول تأثير منظومة القيم على انحراف الفتيات حسب متغيرات (العمر، نمط الجريمة، المستوى التعليمي للأب، مهنة الأب، مهنة الأم، مستوى دخل الأسرة).

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة لوبوس (Lobos, 2020) بعنوان (Factors Affecting Juvenile Delinquency) (العوامل المؤثرة في انحراف الاحداث). هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التأثير الملحوظ للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تؤثر على انحراف الأحداث في الفلبين، واتبعت الدراسة المنهج الصوفي التحليلي من خلال تطوير استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (105) مستجيبًا تراوحت

أعمارهم بين 12 و 31 عامًا، وأظهرت نتائج الدراسة أن من بين العوامل التي تؤثر على الانحراف ضغط الأقران والذي كان له تأثير كبير على قرار الأحداث بارتكاب أفعال مخالفة، كما أن الوقاية من الانحراف يتطلب أن يكون هناك جهد مشترك من الآباء والمعلمين وعلماء النفس الإرشاديين ومستشاري المدرسة لضمان أن يكون المراهق على الطريق الصحيح ويمكنه الإبحار خلال المرحلة بأقل قدر من الاضطرابات.

دراسة الناصر والفليج (Alnasir & Al-Falaij, 2016) بعنوان (Factors Affecting Juvenile Delinquency in Bahrain) (العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث في البحرين). هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث في المجتمع البحريني، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة التي تكونت من (30) حدثًا من الأحداث المسجونين، و(30) طالبًا من طلبة المدارس الثانوية، كما تم دراسة المتغيرات، بما في ذلك المجالات المتعلقة بظروف الأسرة، مقارنة بين المجموعتين (المنحرف مقابل غير المنحرف)، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين انحراف الأحداث والخصائص الديمغرافية الأبوية، حيث كان لدى المنحرفين آباء أميون بنسبة (47٪) وأمهات بنسبة (67٪) على عكس الأحداث غير المنحرفين، كما أفاد (50%) من غير المنحرفين أن آبائهم يمتلكون وظائف مقابل (21٪) من المنحرفين، بالإضافة إلى أن العلاقات الأسرية والصراعات والممارسات مرتبطة أيضًا بوجود الانحراف، كما أن هناك علاقة شخصية أقل مواتاة بين المنحرفين وأولياء أمورهم، وفيما يتعلق بالممارسات الأسرية، سجل المنحرفون درجات أعلى من غير المنحرفين، مما يشير إلى أن والدي المنحرفين كانوا أقل انخراطًا في حياة أطفالهم.

دراسة نورولاه، وفاطمة، وفارهاد (Nourollah, Fatemeh & Farhad, 2015) بعنوان (A Study of Factors Affecting Juvenile Delinquency) (دراسة العوامل المؤثرة على انحراف الأحداث). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على انحراف الأحداث، واتبعت الدراسة المنهج الكمي من خلال استخدام المقابلات ودراسة سجلات الموضوعات، وقد تم اجراء هذه الدراسة

على (250) حدثًا، بنحو (200) ذكر و(50) أنثى من الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و 18 عامًا والمحكوم عليهم في مؤسسة الأحداث والمحاكم المسؤولة عن معالجة جرائم الأطفال في طهران. أظهرت نتائج الدراسة أن 62٪ من الشباب تتراوح أعمارهم بين 17 و 18 عامًا، و80٪ منهم ذكور و20٪ إناث، كما أن 48٪ منهم تلقوا تعليمهم في مدرسة الإرشاد و50.8٪ منهم لا يعيشون مع والديهم، و 40.8٪ منهم مدمنون. وبينت النتائج الجرائم التي ارتكبها المنحرفون حسب تواترها وهي: السرقة، والايذاء، والمخدرات، والفساد، والفوضى، علاوة على ذلك ارتبط الجنس والمستوى التعليمي وكذلك مستوى تعليم ومهنة الأم ارتباطًا معنويًا بالانحراف، بالإضافة إلى ذلك، لم تُلاحظ أي علاقة مهمة بين الحالة الزواجية، ومكان الإقامة، وحجم الأسرة، وترتيب الميلاد، والتخلف التعليمي، وأداء الواجبات الدينية، والمستوى التعليمي وعمل الأب، ومستوى الدخل، والخلفية الجنائية لأفراد الأسرة مع الانحراف، ولوحظ ارتباط كبير بين الانفصال عن الأسرة والإدمان بنوع الانحراف وكذلك إدمان العائلات مع إدمان الأحداث.

دراسة مويترا وميخارجي (Moitra and Mukherjee, 2010) بعنوان (Does parenting behavior impacts delinquency? A comparative study of delinquents and non- delinquents) (هل يؤثر سلوك الأبوة والأمومة على الانحراف؟ دراسة مقارنة للمنحرفين وغير المنحرفين). حاولت الدراسة معرفة أثر سلوك الوالدين على انحراف الأحداث، وذلك من خلال المقارنة بين الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء، والتعرف على تأثير بعض العوامل الديمغرافية في جنوح الأحداث، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تصميم استبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة، وقد تكونت العينة من (200) حدث في مدينة كولكاتا في الهند، منهم (100) حدث أسوياء و(100) حدث منحرف أعمارهم بين (11-18) سنة. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة بين سلوك الوالدين وانحراف الأحداث، ووجود أثر لكل من نمطي (التسلط والإهمال) على انحراف الأحداث، وكان نمط الثقة أقل الأنماط التي تؤثر في انحراف الأحداث، ووجدت الدراسة فروق في

الانحراف تبعًا للمستوى الاقتصادي بين لصالح الفقراء، ولا توجد فروق في الانحراف تبعًا للديانة.

دراسة (Savina, 2009) بعنوان (Endogenous factors of juvenile delinquency and the perspectives of its prognosing) (العوامل الشخصية المؤدية إلى انحراف الأحداث) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية لانحراف الأحداث، والسلوك الإجرامي، وتكونت العينة من اختبار 617 حدثاً ينتمون للفئات العمرية 14–18 سنة، واحتوت العينة التجريبية على 217 حدث من الذكور البالغين من مدارس الثانوية، وطبقت الدراسة مقياس ايزينك الشخصية الذي تم تقييم الانطواء والعصابية والانفتاح كأداة لقياس السلوك الإجرامي وانحراف الأحداث، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن العوامل الشخصية (الانفتاح والانطواء والعصابية) تتعلق بأنواع انحراف الأحداث والسلوك الإجرامي وتأثيرها يختلف باختلاف الفئة العمرية ونوعية الإجرام الذي يقوم بارتكابه الحدث، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين السلوك المعادي للمجتمع وفرط النشاط، كما أظهرت النتائج أن المنحرفين الذين ارتكبوا أعمالاً غير عنيفة كالسرقة، وهناك معدلات قليلة من الأمراض العصبية والنفسية والجسمانية بالمقارنة مع منحرفين ارتكبوا جرائم عنف كالقتل والاغتصاب.

تعقيب على الدّراسات السّابقة، وموقع الدّراسة الحاليّة منها:

لقد تناولت الدّراسات السّابقة الموضوعات ذات العلاقة بالسياسة الجنائية وظاهرة الانحراف، وقد أفادت هذه الدّراسة من الدّراسات السّابقة بشكل كبير؛ مما أسهم في إغناء موضوع الدّراسة الحاليّة، سواء كان ذلك في مراحل تعريف المتغيّرات أو في تحديد مشكلة الدّراسة وتطوير أداتها، إلاّ أنَّ هناك أوجه شبه واختلاف بين الدّراسة الحاليّة والدّراسات السّابقة.

وفيما يخصّ أوجه الشّبه فمنها: إنّ هذه الدّراسة مثل الدّراسات السّابقة جميعها تناولت موضوعَيْ: السياسة الجنائية وظاهرة الانحراف كمتغّيرات للدراسة، بالرّغم أنّ بعض الدّراسات السّابقة تناولت هذه المتغيّرات بشكل منفصل.

أمّا أوجه الاختلاف الّتي جعلت هذه الدّراسة تمتاز عن الدّراسات الأخرى فيمكن إيجازها على النّحو الآتي:

1. تناولت بعض الدّراسات السّابقة ظاهرة الانحراف على مستوى الأحداث فقط مثل دراسة (شعبان، 2010)، ودراسة (Lobos, 2020)، ودراسة (الصانع، 2015).
2. تناولت بعض الدراسات السابقة ظاهرة الانحراف وعلاقتها مع متغيّرات متعدّدة، مثل: متغيّر العوامل الاجتماعية في دراسة (الصرايرة، 2019)، أو التفكك الأسري في دراسة (حسين، 2017). كما تناولت الدّراسات السّابقة موضوع السياسة الجنائية وعلاقته مع متغيّرات متعدُّدة، مثل: متغيّر الانحراف الفكري في دراسة (دغمش، 2018)، ومتغيّر النظام الجنائي الخاص بالأحداث في دراسة (الوسمي، 2017)، أمّا هذه الدّراسة فقد تناولت موضوع السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف وهذا ما جعلها تمتاز عن بعض الدّراسات السّابقة.

وامتازت أيضًا هذه الدّراسة باختلاف مجتمع الدّراسة إذ طُبِقّت على المحاميين العاملين في محافظة الكرك في الأردن، على النّقيض من الدّراسات السّابقة الّتي طبّقت- على مجتمعات مختلفة، مثل دراسة (العازمي، 2019) ودراسة (باقر، 2015) اللتان طبّقتا على الأحداث المنحرفين والأسوياء في الكويت، ودراسة (رشيد، 2014) الّتي طبّقت على السياسة الجنائية في الجزائر، ودراسة (العتيبي، 2014) التي طبقت على الفتيات في دار رعاية الفتيات في الرياض.

الفصل الثّالث

المنهجيّة والتّصميم

يتناول هذا الفصل الحديث عن المنهج الّذي اتبعته الدّراسة من أجل تحقيق أهدافها، كما يتطرّق إلى مجتمع الدّراسة وعِيْنتها وكيفيّة اختيارها، بالإضافة إلى أدوات الدّراسة، وكيفيّة تطويرها والتّأكد من صدقها وثباتها، والمعالجة الإحصائيّة المستخدمة للإجابة عن أسئلة الدّراسة.

1.3 منهجيّة الدّراسة

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك من خلال الرّجوع إلى الأدب النّظريّ ذي العلاقة بموضوع الدّراسة الحاليّة، بالإضافة إلى تطوير مقياس كأداة رئيسة؛ لجمع البيانات من عيَّنة الدّراسة.

2.3 مجتمع الدّراسة

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع المحامين العاملين في محافظة الكرك والبالغ عددهم (615) محامي (حسب إحصائيات مديرية العدل في محافظة الكرك، 2021).

3.3 عيَّنة الدّراسة

تمّ اختيارها عيَّنة بطريقة العينة الملائمة بالاعتماد على جدول تحديد عيَّنة الدّراسة المُعدّ من قبل كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، وبلغت عيَّنة الدّراسة (231) استبانة، وقد تمّ توزيع (231) استبانة على المحامين في محافظة الكرك بشكل الكتروني من خلال ارسال رابط نموذج جوجل (Google Form) (ملحق أ) الخاص باستبانة الدراسة إلى المحامين من خلال تطبيق الواتس آب (WhatsApp)، وأستردّ منها (222) بما نسبته (96.10%) من مجموع

الاستبانات الموزّعة، وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلميّ، والجدول التالي يبيّن توزيع أفراد عيَّنة الدّراسة بحسب متغيّراتها الدّيموغرافيّة.

جدول (3)

خصائص عيَّنة الدّراسة حسب المتغيّرات الدّيموغرافية

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	135	%60.8
	أنثى	87	%39.2
	المجموع	222	%100
المستوى التعليمي	بكالوريوس	193	%86.9
	دراسات عليا	29	%13.1
	المجموع	222	%100
العمر	30 سنة فما دون	135	%60.8
	31-40 سنة	71	%32.0
	41 سنة فأكثر	16	%7.2
	المجموع	222	%100
الخبرة	5 سنوات فما دون	137	%61.7
	6-10 سنوات	66	%29.7
	11 سنة فأكثر	19	%8.6
	المجموع	222	%100
اختصاص المحامي	نظامي	148	%66.7
	شرعي	74	%33.3
	المجموع	222	%100

يبين الجدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها الديموغرافية، حيث بلغت نسبة الذكور (60.8%)، في حين جاءت نسبة الإناث (39.2%)، وفي متغير المستوى التعليمي جاءت نسبة المحامين الحاصلين على درجة البكالوريوس أعلى نسبة وبلغت (86.9%)، تلتها نسبة المحامين الحاصلين على درجة دراسات عليا (ماجستير ودكتوراة) وبلغت (13.1%)، أما فيما يتعلق بمتغير العمر فنلاحظ أن المحامين الذين عمرهم (30 سنة وأقل) بلغت نسبتهم (60.8%)، في حين بلغت

نسبة المحامين الذين يتراوح عمرهم بين (31–40) سنة (32.0%)، وأخيرا جاءت نسبة المحامين الذين يبلغ عمرهم (41 سنة فأكثر) وبلغت (7.2%)، وفي متغير الخبرة نلاحظ أن أغلب المحامين بلغت خبرتهم (5 سنوات فأقل) وبنسبة بلغت (61.7%)، ثم المحامين الذين تراوحت خبرتهم بين (6–10 سنوات) وبنسبة بلغت (29.7%)، ثم المحامين الذين بلغت خبرتهم (11 سنة فأكثر) وبنسبة بلغت (8.6%)، أما فيما يتعلق بمتغير التخصص فنلاحظ أن أعلى نسبة جاءت للمحامين أصحاب التخصص (نظامي) وبنسبة بلغت (66.7%)، تلتها نسبة المحامين أصحاب التخصص (شرعي) وبلغت (33.3%).

4.3 أدوات الدّراسة

لتحقيق أهداف الدّراسة تمّ تطوير استبانة الدّراسة من خلال الرّجوع إلى الأدب النّظريّ والدّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة الحاليّة، حيث تضمّنت أدوات الدّراسة ثلاثة أقسام، كما يلي:

القسم الأوّل عُني بالمتغيّرات الدّيموغرافيّة.

القسم الثَّانيّ فعُني بالأداة المتعلّقة بمتغيّر السياسة الجنائية، وتضمن ثلاثة محاور (سياسة التجريم، والسياسة العقابية الحديثة، والسياسة الردعية الحديثة) حيث تضمنت الأداة (28) فقرة، وتمّ الاعتماد في تطوير هذه الأداة على دراسة (شعبان، 2010) ودراسة (الوسمي، 2017)، وقد تمّت صياغة الإجابة عن فقرات هذه الأداة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكوّن من خمسة اختيارات، تتراوح بين (موافق تمامًا، موافق، موافق بدرجة قليلة، غير موافق، غير موافق تماما) بوزن نسبي (5–1).

القسم الثّالث عُني بالأداة الخاصّة بمتغيّر الانحراف، وتمّ الاعتماد في تطوير هذه الأداة على دراسة (الصرايرة، 2019) ودراسة (الحراحشة، 2018)، وقد تمّت صياغة الإجابة عن فقرات هذه الأداة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكوّن من خمسة اختيارات، تتراوح بين (موافق تمامًا، موافق، موافق بدرجة قليلة، غير موافق، غير موافق تماما) بوزن نسبي (5–1) (ملحق ب).

والجدول الآتي يوضّح توزيع فقرات المقياس على أداتيّ الدّراسة.

جدول (4)

فقرات المقياس وتوزيعها على متغيّرات الدراسة

الأداة	الأبعاد	أسئلة الدّراسة	عدد أسئلة الدّراسة
السياسة الجنائية	سياسة التجريم	(1-8)	8
	السياسة العقابية الحديثة	(9-18)	10
	السياسة الردعية الحديثة	(19-28)	10
	المجموع	(1-28)	28
الانحراف	المجموع	(1-24)	22

5.3 صدق أدوات الدراسة

للتحقق من صدق أدوات الدّراسة تمّ استخدام الصّدق الظّاهريّ وصدق البناء الدَّاخليّ كما يلي:

الصّدق الظّاهريّ:

عُرِضت أدوات الدّراسة على مجموعة من المحكّمين ذوي الخبرة والاختصاص من رؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التّدريس في جامعة مؤتة البالغ عددهم (7) مُحكمين (مُلحق ج)، إذ طُلِب إليهم إبداء رأيهم حول شموليّة الفقرات، وانتمائها للمجال، ومناسبة الصّياغة اللُّغويّة، ومدى وضوح الفقرات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مُناسبًا، وقد جاءت توصيات المحكّمين بحذف ثلاثة فقرات، مع إعادة صياغة بعض الفقرات في أداتيّ الدّراسة.

صدق البناء الدَّاخليّ:

تمّ التّحقق من صدق مقياسي الدّراسة باستخدام صدق البناء الدَّاخليّ، إذ تمّ تطبيق المقياسين على عيِّنة استطلاعيّة، تمّ اختيارها عشوائيًّا من داخل مجتمع الدّراسة، ومن خارج عينتها، بلغت (30) فردًا، ثُمّ تمّ حساب معامل الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكُلّية على المقياس، والجداول (5) و(6) توضح ذلك:

جدول (5)

معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكُلّية على مقياس السياسة الجنائية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.476**	11	.413*	20	.399*
2	.434*	12	.449*	21	.462*
3	.542**	13	.544**	22	.348*
4	.465*	14	.602**	23	.568**
5	.604**	15	.379*	24	.593**
6	.375*	16	.443*	25	.611**
7	.456*	17	.374*	26	.436*
8	.567**	18	.432*	27	.387*
9	.423*	19	.572**	28	.349*
10	.385*				

* تعني دالّة عند مستوى(0.05≥α)

** تعني دالّة عند مستوى(0.01≥α)

يتبيّن من الجدول (5) بأنّه تحقق للمقياس مؤشّرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.348-.611) وجميعها دالّة إحصائيًّا عند مستوى (0.05≥α).

جدول (6)

معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكُلّية على مقياس الانحراف

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.399*	9	.476**	17	.449*
2	.462*	10	.434*	18	.544**
3	.348*	11	.542**	19	.602**
4	.568**	12	.465*	20	.379*
5	.593**	13	.604**	21	.443*
6	.608**	14	.375*	22	.374*
7	.436*	15	.456*	23	.432*
8	.387*	16	.567**	24	.572**

* تعني دالّة عند مستوى(0.05≥α)

** تعني دالّة عند مستوى(0.01≥α)

يتبيّن من الجدول (5) بأنّه تحقق للمقياس مؤشّرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.348–.608) وجميعها دالّة إحصائيًّا عند مستوى ($0.05\geq\alpha$).

6.3 ثبات أدوات الدّراسة

جرى التّأكد من ثبات المقياس باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتّساق الدّاخليّ بصيغته النّهائيّة الكُلّية، ومعاملات التّجزئة النّصفيّة باستخدام معادلة سبيرمان براون، والجدول رقم (7) يبيّن معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لأبعاد مقياس السياسة الجنائية، في حين أنّ الجدول رقم (8) يبيّن معامل الثّبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لأبعاد مقياس الانحراف.

جدول (7)

معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لمقياس السياسة الجنائية

المقياس	الأبعاد	معامل كرونباخ ألفا	معاملات التّجزئة النّصفيّة بمعادلة سبيرمان – براون
السياسة الجنائية	سياسة التجريم	0.81	0.79
	السياسة العقابية الحديثة	0.82	0.81
	السياسة الردعية الحديثة	0.81	0.79

نلاحظ من الجدول (7) أنّ معاملات الثّبات لأبعاد مقياس السياسة الجنائية تراوحت بين (0.81– 0.82)، كما يظهر الجدول نتائج معاملات التّجزئة النّصفيّة باستخدام معادلة سبيرمان – براون إذ تراوحت قيمها (0.79 – 0.81) وتُعَدُّ مثل هذه القيم مقبولة لأغراض البحث العلميّ.

جدول (8)

معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التّجزئة النّصفيّة لمقياس الانحراف

المقياس	معامل كرونباخ ألفا	معاملات التّجزئة النّصفيّة بمعادلة سبيرمان – براون
الانحراف	0.82	0.81

نلاحظ من الجدول (8) أنّ معامل الثبات لمقياس الانحراف بلغ (0.82)، كما يظهر الجدول نتائج معامل التّجزئة النّصفيّة باستخدام معادلة سبيرمان – براون إذ بلغ (0.81)، وتُعَدُّ مثل هذه القيم مقبولة لأغراض البحث العلميّ.

7.3 معيار الحكم

تمّ الحكم على مستوى المتوسطات الحسابية في أداة الدّراسة بالاعتماد على المعادلة الآتية:

أعلى قيمة – أقل قيمة / المستويات

= 5− 1 / 3 = 4/ 3 = 1.33

وبالتّالي فإنَّ معيار الحكم كما يلي:

جدول (9)

معيار الحكم على فقرات الاستبانة

المتوسّط الحسابيّ	المستوى بالنّسبة للمتوسّط الحسابيّ
1−2.33	منخفض
2.34 −3.67	متوسط
3.68 فما فوق	مرتفع

ويبيّن الملحق (د) مقياسي الدّراسة بصورتهما النّهائيّة.

8.3 إجرّاءات تطبيق الدّراسة

1. تمّت مراجعة الأدب النّظريّ والدّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة.
2. تمّ تطوير أدوات الدّراسة الّتي تكوّنت من أبعاد الدّراسة الرَّئيسة.
3. تمّ توزيع المقياس على عيَّنة الدّراسة، حيث تم توزيع (231) استبانة على المحامين في محافظة الكرك، وأستردّ منها (222) بما نسبته (96.10%) من مجموع الاستبانات الموزّعة، وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلميّ.

4. تمّ جمع البيانات، وتفريغها في برنامج التّحليل الإحصائيّ (SPSS v.25) واستخراج النّتائج، ومناقشتها، والخروج بمجموعة من التّوصيات.

9.3 المعالجة الإحصائيّة

للإجابة عن أسئلة الدّراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفيّ والتّحليليّ، وذلك باستخدام الرّزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعية (Statistical package For Social Sciences – SPSS 25).

1. السّؤال الأوّل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني.
2. السّؤال الثّانيّ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أكثر أساليب السياسة الجنائية (سياسة التجريم، السياسة العقابية الحديثة، السياسة الردعية الحديثة) تطبيقًا في المجتمع الأردني.
3. السّؤال الثّالث: معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين السياسة الجنائية والانحراف في المجتمع الأردني.
4. السّؤال الرّابع: تحليل التّباين الأحادي (Univariate Analysis of Variance)، للتعرف على الفروق في إجابات المبحوثين نحو أساليب السياسة الجنائية في المجتمع الأردني تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي).

الفصل الرَّابع
عرض النّتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمّن هذا الفصل عرضًا مفصّلًا لنتائج الدّراسة في ضوء أسئلتها وفرضيّاتها المطروحة، الّتي هدفت إلى الكشف عن السياسة الجنائية وعلاقتها بالانحراف، كما يتضمّن مناقشة لنتائج الدّراسة وتفسيرها وفقًا لتسلسل أسئلتها وفيما يلي عرض تفصيليّ لنتائج الدّراسة ومناقشتها.

1.4 عرض النّتائج

الإجابة عن أسئلة الدّراسة:

السّؤال الأوّل: ما مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إحتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على سؤال مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول (10)

مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني

الرقم	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
.1	12	يتصف المنحرف بمجموعة من الصفات السيئة كالكذب والسرقة.	4.03	1.10	مرتفعة
.2	13	لدى المنحرف توجه نحو سرقة ما يملكهُ غيره.	4.02	1.07	مرتفعة
.3	8	يمتلك المنحرف وقت فراغ كبير جدًا.	4.09	1.11	مرتفعة
.4	9	يحدث الانحراف نتيجة الإحتياج المادي.	4.08	1.03	مرتفعة
.5	10	يحدث الانحراف نتيجة ضعف التربية الأسرية.	4.07	1.01	مرتفعة
.6	2	يحدث الانحراف نتيجة ضعف الضبط الاجتماعي.	4.21	.92	مرتفعة
.7	3	يحدث الانحراف نتيجة التفكك الأسري.	4.18	.97	مرتفعة

الرقم	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
.8	14	غالبًا ما يكون الحدث أقرب لوالدتهِ من والدهِ.	4.01	1.09	مرتفعة
.9	3	يتصف المنحرف بسرعة الغضب والأنانية.	4.18	.97	مرتفعة
.10	3	غالبًا ما يكون المنحرف غير مسؤول ومتهور.	4.18	.94	مرتفعة
.11	2	لا يلتزم المنحرف بالنصيحة المقدمة لهُ من الأهل.	4.21	1.00	مرتفعة
.12	4	يتصف المنحرف بقلة الوعي بما يدور حولهُ.	4.15	.97	مرتفعة
.13	7	يقوم المنحرف بشجارات دون سبب وبشكل مستمر.	4.11	.97	مرتفعة
.14	8	يحدث الانحراف نتيجة رفاق السوء.	4.09	1.04	مرتفعة
.15	4	يتصف المنحرف بغيرته من الآخرين.	4.15	1.00	مرتفعة
.16	8	يحدث الانحراف تصرف المنحرف بحرية دون الإكتراث لقواعد السلوك الحسن والقانون.	4.09	.93	مرتفعة
.17	2	غالبًا ما يفضل المنحرف الأشخاص العدوانيين الذين يؤذون الآخرين.	4.22	.93	مرتفعة
.18	8	يفضل المنحرف أسلوب إستغلال الآخرين.	4.09	1.04	مرتفعة
.19	6	لدى المنحرف مجموعة من الأفكار المعذبة والمؤلمة.	4.12	.99	مرتفعة
.20	11	يتسم المنحرف بالعدوانية والرغبة بالإيذاء.	4.05	1.06	مرتفعة
.21	3	يتصف المنحرف بعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة.	4.20	.94	مرتفعة
.22	7	يتصف المنحرف باللامبالاة بالآخرين.	4.11	1.03	مرتفعة
.23	1	يُمارس المنحرف سلوكيات غير اجتماعية مثل (الكذب، والغش، تعاطي المخدرات، الخ).	4.30	.85	مرتفعة
.24	5	يحدث الانحراف نتيجة حرمان الأبناء من الإشباعات المادية والعاطفية.	4.13	1.04	مرتفعة
		الكُلي	4.13	.70	مرتفعة

نلاحظ من البيانات المعروضة في الجدول (10) أن مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني الكُلي جاء بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (4.13) وانحراف معياري (0.70)، وعلى مستوى الفقرات احتلت الفقرة رقم (23) والتي نصها (يُمارس المنحرف سلوكيات غير اجتماعية مثل (الكذب، والغش، تعاطي المخدرات، الخ)) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.85)، وبردجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصها (غالبًا ما يكون الحدث أقرب لوالدتهِ من والدهِ) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وانحراف معياري (1.09)، وبدرجة موافقة مرتفعة أيضًا.

السؤال الثاني: ماهي أكثر أساليب السياسة الجنائية (سياسة التجريم، السياسة العقابية الحديثة، السياسة الردعية الحديثة) تطبيقًا في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، لتقديرات المبحوثين لأساليب السياسة الجنائية وذلك على مستوى كل محور والمقياس الكُلّي والجدول (11) يوضّح نتائج ذلك:

جدول رقم (11)

الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين للسياسة الجنائية

التَّرتيب	المحاور	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
1	سياسة التجريم	4.19	.69	مُرتفعة
2	السياسة العقابية الحديثة	4.09	.76	مُرتفعة
3	السياسة الردعية الحديثة	4.03	.82	مُرتفعة
–	الكُلّي	4.11	.72	مُرتفعة

يبيّن الجدول رقم (11) أنَّ المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات المبحوثين للسياسة الجنائية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.11) وانحراف معياريّ (0.72)، وعلى مستوى المحاور فقد احتلّ محور "سياسة التجريم" المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.19) وبدرجة موافقة مرتفعة، يلي ذلك محور "السياسة العقابية الحديثة"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.09) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء

في المرتبة الثّالثة والأخيرة محور "السياسة الردعية الحديثة"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.03) وبدرجة موافقة مرتفعة أيضًا.

السؤال الثالث: هل هناك علاقة ما بين السياسة الجنائية والانحراف في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا التساؤل قامت الباحثة باستخراج معامل ارتباط بيرسون بين السياسة الجنائية بمحاورها (سياسة التجريم، والسياسة العقابية الحديثة، والسياسة الردعية الحديثة) والانحراف، والجدول (12) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (12)

يوضح مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين السياسة الجنائية والانحراف

المحاور المستقلة	المتغير التابع الانحراف معامل الارتباط	مستوى الدلالة
سياسة التجريم	.773**	.000
السياسة العقابية الحديثة	.810**	.000
السياسة الردعية الحديثة	.806**	.000
الكُلي	.836**	.000

** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (12)، بأن جميع العلاقات الارتباطية دالّة إحصائياً، بين المتغيرات المستقلة والممثلة بالسياسة الجنائية، والانحراف كمتغير تابع، سواء على المستوى الكلي أم على مستوى المحور الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين السياسة الجنائية والانحراف ككل (0.836)، وهي قيمة إيجابية تؤكد أثر السياسة الجنائية في الانحراف من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك، وكانت أقوى هذه العلاقات مع محور (السياسة العقابية الحديثة)، حيث بلغت قوة هذه العلاقة الارتباطية (0.810)، في حين كانت أضعف هذه العلاقات هي العلاقة مع محور (سياسة التجريم)، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة الارتباطية (0.773). ويوضح الشكل التالي قوة العلاقة من خلال (Scatter Plot).

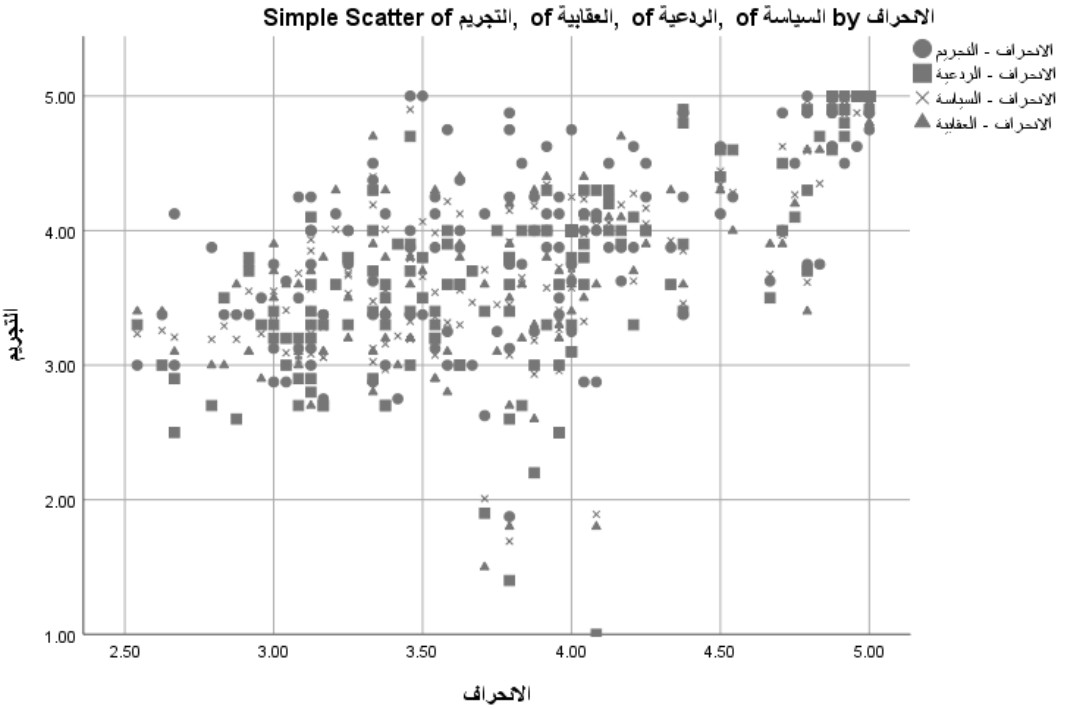

شكل (1): قوة العلاقة الارتباطية

السؤال الرابع: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أساليب السياسة الجنائية في المجتمع الأردني تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، اختصاص المحامي)؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العيَّنة وفقًا لمتغيّرات الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الخبرة، اختصاص المحامي، والجدول رقم (13) يبيّن ذلك.

جدول (13)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمتغيّرات الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الخبرة، اختصاص المحامي

المتغيّر	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	135	4.09	.81
	أنثى	87	4.12	.56
المستوى التعليمي	بكالوريوس	193	4.17	.72
	دراسات عليا	29	3.70	.59

المتغيّر	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	30 سنة فما دون	135	4.20	.64
	31-40 سنة	71	4.09	.81
	41 سنة فأكثر	16	3.37	.54
الخبرة	5 سنوات فما دون	137	4.20	.64
	6-10 سنوات	66	4.16	.76
	11 سنة فأكثر	19	3.26	.65
اختصاص المحامي	نظامي	148	4.04	.70
	شرعي	74	4.24	.76

نلاحظ من الجدول رقم (13) أنَّ هناك فروق ظاهريّة بين المتوسّطات الحسابيّة، حيث أنه على مستوى متغير الجنس كانت هناك فروق بين الذكور والإناث وهذا يتضح من خلال المتوسط الحسابي لِكلا الفئتين، الذكور (4.09) والإناث (4.12)، أما متغير المستوى التعليمي فنلاحظ أيضًا أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية بين فئتيهِ، حيث أن المتوسط الحسابي لفئة بكالوريوس بلغ (4.17)، ولفئة دراسات عليا بلغ (3.70)، أما متغير العمر فنلاحظ أيضًا أن هناك فروق بين فئاته الثلاثة حيث بلغ المتوسط الحسابي لفئة (30 سنة فأقل) (4.20)، في حين أن المتوسط الحسابي لفئة (31–40) سنة بلغ (4.09)، وكذلك الحال لباقي المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، فقد ظهرت الفروق الظاهرية بين فئاتها، وهذا ما يتطلب التأكد من وجود فروق حقيقية أم لا، وللتعرّف إلى هذه الفروق تمّ استخدام تحليل التَّباين الأُحادي (Univariate Analysis of Variance)، والجدول رقم (14) يوضّح نتائج ذلك.

جدول (14)

نتائج تحليل التَّباين الأحادي للكشف عن الفروق في تقديرات أفراد العيِّنة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الخبرة، اختصاص المحامي)

مصدر التَّباين	مجموع المربّعات	درجات الحرية	متوسّط المربّعات	قيمة (ف)	مستوى الدَّلالة
الجنس	.160	1	.160	.358	.550**
المستوى التعليمي	3.076	1	3.076	6.878	.009*
العمر	1.858	2	.929	2.077	.128**
الخبرة	3.720	2	1.860	4.159	.017*
اختصاص المحامي	1.828	1	1.828	4.088	.044*
الخطأ	95.703	215	.447		
المجموع	3868.933	222			

* دالة إحصائيّة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

** غير دالة إحصائيّة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14) إلى أن قيمة (ف) لمتغير الجنس بلغت (.358) وبمستوى دلالة (.550)، أما متغير المستوى التعليمي فقد بلغت قيمة (ف) لهُ (3.076) وبمستوى دلالة (.009)، في حين بلغت قيمة (ف) لمتغير العمر (.929) وبمستوى دلالة (.128)، أما متغير الخبرة فقد بلغت قيمة (ف) (4.159) وبمستوى دلالة (.017)، أما متغير اختصاص المحامي فقد بلغت قيمة (ف) (4.088) وبمستوى دلالة (.044)، وهذا يدُل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات مفردات عيَّنة الدّراسة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات (الجنس والعمر)، في حين أنهُ يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات مفردات عيَّنة الدّراسة للسياسة الجنائية يُعزى لمتغيّرات (المستوى التعليمي، الخبرة، اختصاص المحامي).

ولتحديد لصالح من الفروق بين مجموعات متغير المستوى التعليمي تمّ إستخدام إختبار (t)، كما يلي:

جدول (15)

نتائج إختبار (t) لتحديد الفروق في متغير المستوى التعليمي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
بكالوريوس	193	4.17	.72	3.151	0.001
دراسات عليا	29	3.70	.59		

تشير البيانات الواردة في الجدول (15) إلى أن الفروق بين مجموعات متغير المستوى التعليمي جاءت لصالح المحامين الحاصلين على درجة البكالوريوس.

ولتحديد لصالح من الفروق بين مجموعات متغير الخبرة تمّ إستخدام إختبار (شافيه)، كما يلي:

جدول (16)

نتائج اختبار شافيه لمتغير الخبرة

الفئات		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
5 سنوات فأقل	6–10 سنوات	.0424	.10020	.914
	11 سنة فأكثر	.9355	.16371	.000*
6–10 سنوات	5 سنوات فأقل	-.0424	.10020	.914
	11 سنة فأكثر	.8931	.17411	.000*
11 سنة فأكثر	5 سنوات فأقل	-.9355	.16371	.000*
	6–10 سنوات	-.8931	.17411	.000*

يتضح من البيانات المعروضة في الجدول (13) أن الفروق بين مجموعات متغير الخبرة جاءت لصالح المحامين الذين يملكون خبرة 11 سنة فأكثر.

ولتحديد لصالح من الفروق بين مجموعات متغير اختصاص المحامي تمّ إستخدام إختبار (t)، كما يلي:

جدول (17)

نتائج إختبار (t) لتحديد الفروق في متغير اختصاص المحامي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
نظامي	148	4.04	.70	5.641	0.018
شرعي	74	4.24	.76		

تشير البيانات الواردة في الجدول (17) إلى أن الفروق بين مجموعات متغير اختصاص المحامي جاءت لصالح المحامين أصحاب الاختصاص الشرعي.

2.4 مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول: أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الأردني جاء بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (4.13) وانحراف معياري (0.70)، كما جاءت جميع الفقرات بدرجة مرتفعة.

تُعزى هذه النتيجة إلى وجود العديد من الخلافات العائلية التي قد تؤدي بالأشخاص إلى الانحراف سواء الكبار أم الصغار، خاصةً في ظل غياب الوعي القانوني لديهم للعقوبة التي قد يتعرضون لها، كما أن حاجة الأشخاص إلى المال واحدة من الأسباب التي تدفع بهم إلى عالم الجريمة وبخاصة عند إستغلال (الأطفال) من قبل آخرين يتلاعبون بعقولهم للحصول عليه دون كد أو تعب.

كما تُعزى هذه النتيجة إلى أن عوامل الخطورة التي قد تؤدي بالأشخاص إلى الانحراف يمكن أن ترجع إلى العوامل الأسرية، وتشمل المستوى الإقتصادي والإجتماعي المنخفض، الشخصية العدائية لدى أحد الوالدين، الإخفاق في العلاقة الطبيعية ما بين الطفل ووالديه، الإخفاق في علاقة الوالدين ببعضهما البعض. كذلك، تربية الطفل بقسوة وبعنف، أو التراخي التام في تأديبه، والتفكك الأسري والنزاعات الأسرية وعدد أفراد الأسرة الكبير، وصغر عمر الأم، والعنف الاسري ما بين الأزواج، والإنفصال عن الوالدين لأي سبب كان، كُل هذه الأسباب تؤدي إلى انحراف الحدث عن مسارهِ السوي والإبتعاد بأفكارهِ وسلوكياتهِ عن الحياة الطبيعية لأقرانهِ.

بالإضافة إلى أن هذه النتيجة قد تُعزى إلى غياب الدور الفاعل الذي تقوم به الأسرة من خلال التنشئة والرعاية وعدم الرقابة والإشراف، وعدم القدرة على تنمية الوازع الديني والأخلاقي في سنوات الطفولة، والذي بدوره ينمي الضبط الذاتي، مما يؤدي إلى انحراف الأبناء، وقضاء أطول الأوقات خارج البيت مع رفاق السوء، ومن جانب آخر قد يعود سلوك الأشخاص في الانحراف إلى التقليد والمحاكاة لبعض النماذج التي يعيشون معها كما أكد ذلك العديد من علماء مدرسة التعلم الاجتماعي

(سذرلاند واكرز وسايكس وماتزا)، حيث أن العديد من المنحرفين ينتمون لأسر تمارس الانحرافات سواء سرقة أو مخدرات أو غيرها.

بالإضافة إلى أن هذه النتيجة قد تُعزى إلى التنشئة الاجتماعية حيث أن هذا العامل هو من أهم العوامل المؤدية للانحراف، خصوصًا في وجود أنماط التنشئة الخاطئة مثل المبالغة بالتربية، أو التسامح أو القسوة، بالإضافة لأسباب أخرى تتعلق بالأسرة مثل الطلاق، وتعدد الزوجات، وغياب أحد الوالدين أو سفره، ومرض أحد الوالدين، والشجار الدائم بين الوالدين، وتأثير الأسرة الممتدة على الأسرة المحددة، وهجر الزوج للزوجة، وغياب الزوج أو الزوجة لساعات طويلة بسبب العمل.

بالإضافة إلى مدى شعور الفرد بالرابطة التي تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض، وتربطه هو شخصياً بهم ستؤثر بشكل كبير على مدى انحرافه من عدمهِ، حيث أنهُ كُلما كان الرابط بين الفرد وأسرته ضعيفاً كلما كان إتجاهه إلى الانحراف كبيراً، وكلما يزيد شعوره بعدم الإنتماء إلى هذه الأسرة أو بضعف هذا الإنتماء كلما زادت الفرصة لتحوله إلى الانحراف فكريًا وسلوكيًا.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nourollah, Fatemeh & Farhad, 2015) ودراسة (Alnasir & Al-Falaij, 2016) ودراسة (العتيبي، 2014) حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات أن مستوى انتشار ظاهرة الانحراف أردني جاء بدرجة مرتفعة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: أظهرت نتائج الدراسة أنَّ المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات المبحوثين للسياسة الجنائية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.11) وانحراف معياريّ (0.72)، وعلى مستوى المحاور فقد احتلّ محور "سياسة التجريم" المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.19) وبدرجة موافقة مرتفعة، يلي ذلك محور "السياسة العقابية الحديثة"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.09) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثّالثة والأخيرة محور "السياسة الردعية الحديثة"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.03) وبدرجة موافقة مرتفعة أيضًا.

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن السياسة الجنائية في القانون الأردني تستند وبشكل كبير على سياسة التجريم، حيث أن القانون الأردني يتضمن مجموعة من النصوص الواضحة والصريحة ذات العلاقة بحماية القيم والمصالح المجتمعية في حالة ارتكاب

أي جُرم يهدد الأمن المجتمعي، حيث أن وجود مجموعة من النصوص القانونية الشاملة والمتكاملة يعتبر من مبادئ وأساسيات السياسة الجنائية التي تستند على فكرة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

كما تُعزى هذه النتيجة إلى السياسة الجنائية الأردنية تراعي حقوق المحكوم الإنسانية والأخلاقية، حيث أن هذه السياسة ترتكز على أسس العدالة والأخلاق الاجتماعية، وذلك بهدف العمل على إصلاح المحكوم وتقويمهِ بدلًا من معاقبتهِ فقط، وهذا ما يُفسر المستوى المرتفع للسياسة الجنائية الأردنية من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك.

وقد يُعزى إرتفاع مستوى السياسة العقابية الحديثة من وجهة نظر المحاميين إلى أن السياسة العقابية الحديثة في القانون الأردني تهتم بشكل رئيسي بحماية الأفراد من الوقوع في الجريمة أو الانحراف من خلال وقايتهم واتخاذ التدابير الملائمة لتحييد أية خطورة متوقعة اتجاههم، بالإضافة إلى أنها تتعامل مع كل مجرم بحسب طبيعة الجريمة المرتكبة.

وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن السياسة الجنائية في القانون الأردني تُركز على أسلوب الردع في تطبيقها للنصوص القانونية، وذلك من خلال محاولتها اجتثاث واستئصال العادات الانحرافية في المجتمع، والقضاء على العوامل التي تهيئ الفرص لارتكاب الجرائم، وتطوير النظم المجتمعية، بهدف ردع الأفراد عن القيام بأية أعمال اجرامية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دغمش، 2018) التي توصلت إلى أنَّ تطبيق السياسة الجنائية جاء على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، في حين أنها تختلف مع دراسة (الوسمي، 2017) ودراسة (الشمري، 2020) اللتان توصلتا إلى أن تطبيق السياسة الجنائية جاء على المستوى الكُلّي بدرجة متوسطة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: أظهرت نتائج الدراسة أن جميع العلاقات الارتباطية دالّة إحصائياً، بين المتغيرات المستقلة والممثلة بالسياسة الجنائية، والانحراف كمتغير تابع، سواء على المستوى الكلي أم على مستوى المحور الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين السياسة الجنائية والانحراف ككل (0.836)، وهي قيمة إيجابية

تؤكد أثر السياسة الجنائية في الانحراف من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك، وكانت أقوى هذه العلاقات مع محور (السياسة العقابية الحديثة)، حيث بلغت قوة هذه العلاقة الارتباطية (0.810)، في حين كانت أضعف هذه العلاقات هي العلاقة مع محور (سياسة التجريم)، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة الارتباطية (0.773).

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن السياسة الجنائية في القانون الاردني تهدف إلى إيجاد رؤيا شاملة لظاهرة الإجرام والانحراف، بالبحث والتقصي عن أسبابهما ودوافعهما من خلال دراسات إحصائية هادفة لكل منطقة داخل الدولة وإيجاد الحلول والتدابير الناجعة للحد من تفشيهما ومحاربتهما واجتثاثهما من جذورهما للحفاظ على استقرار المجتمع، وهذا ما يُفسر وجود علاقة ارتباطية بين السياسة الجنائية بمحاورها جميعًا وظاهرة الانحراف، حيث أن وجود سياسة جنائية قوية ومتكاملة قادر على خفض مستويات الانحراف بالمجتمع الأردني.

كما تُعزى هذه النتيجة إلى أن السياسة الجنائية تسعى إلى توفير الحماية التشريعية للمصالح والحقوق الخاصة أو العامة، وتوفير نصوص قانونية واضحة لأهم المبادئ أو المبررات التي ينبغي أن تستند إليها الشرعية الجنائية، بالإضافة إلى توفير نصوص قانونية تبين حدود المصالح التي تقتضي الحماية التشريعية، وكُل هذا يجعل من السياسة الجنائية في القانون الأردني أسلوب عقابي وردعي لمظاهر الانحراف أو الإجرام.

وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن السياسة الجنائية في القانون الأردني تستند على مجموعة من التدابير الوقائية الاستباقية، وأخرى منعية تنفيذًا لسياسة الدفاع الاجتماعي التي تهدف إلى القضاء على العادات الانحرافية والعوامل التي تهيئ المناخ الملائم لارتكاب الأفعال الضارة التي تعكر صفو الأمن والسكينة والاستقرار، بالإضافة إلى عملها على تطوير المجتمع في نظمه الاجتماعية والقانونية وترسيخ القيم الفاضلة، وعلاج المنحرفين بقصد العودة بهم إلى المجتمع بواسطة تأهيلهم وتقويمهم وتربيتهم التربية الصالحة، باعتبار أن الانحراف ظاهرة اجتماعية تتغلغل في بنية وتركيب كل مجتمع من المجتمعات، بسبب خلل في بنية العلاقات الإنسانية والقيم الأخلاقية السائدة في هذا المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (دغمش، 2018) ودراسة (الوسمي، 2017) ودراسة (شعبان، 2010)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى وجود علاقة بين السياسة الجنائية وظاهرة الانحراف.

3.4 التوصيات

بالإعتماد على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1. ضرورة تفعيل الجانب الوقائي (السياسية الردعية) في مواجهة ظاهرة الانحراف، وهو ما يحتم على المؤسسات الامنية والقضائية تحديث وتطوير أساليب السياسة الردعية باستمرار لتتلائم مع التغييرات المجتمعية.
2. دراسة كافة عوامل وأسباب الانحراف والعمل على مكافحتها والتخلص منها من خلال ايجاد سياسات عقابية قادرة على منع انتشار هذه الظاهرة.
3. الاهتمام بالشباب وملء أوقات فراغهم بما ينفعهم ويجعلهم محصنين ضد السلوكيات المنحرفة، عن طريق إنشاء نوادٍ شبابية وخاصةً في المناطق التي تعتبر بيئة خصبة لانتشار ظاهرة الانحراف.
4. توفير خدمات الأندية الرياضية والثقافية في المجتمع المحلي، على ان تُنفذ برامج تواجه شيوع الانحراف ومظاهرِه في المجتمع المحلي.
5. تحسين أوضاع الأفراد الاقتصادية والاجتماعية وإقامة المساواة والعدالة بينهم من خلال توفير متطلبات العيش الكريم لكافة أفراد المجتمع ومحاربة الحرمان، وتخفيف الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الغنية والفقيرة في المجتمع.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، أكرم (2008). **السياسة الجنائية: دراسة مقارنة.** عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ابن منظور (1997)، **لسان العرب**، الجزء التاسع، دار صادر، بيروت: لبنان.

أبو بكر، زينب أبو زيد (2017). أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بانحراف الأحداث: دراسة ميدانية على عينه من مركز رعاية الأحداث البنين–البنات بمدينه طرابلس. **المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية بالمرج،** ع(52).

أبو جادو، صالح (2014). **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.** ط10، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ابو سحلي، عصمت (2001). **البناء النفسي للأطفال ذوي الجنوح الكامن: دراسة سيكلومترية كلينيكية.** القاهرة، دار الكتاب الحديث.

الحسيني، عمر (2005). **أصول علم الإجرام وعلم العقاب.** ط5، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر.

الحيصة، بسام أحمد (2009). **دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في جنوح الأحداث.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

القرني، محمد مسفر(2005)، مدى تأثير العنف الأسري على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة. **مجلة العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية،** جامعة أم القرى، عدد خاص بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة الإسلامية.

القنوبي، خميس مسعود (2003). **جرائم الأحداث بسلطنة عمان الأسباب والآثار وطرق العلاج.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، عمان.

باقر، عبدالله (2015). **دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الانحراف السلوكي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الكويت.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

بركات، زياد (2006). **الاتجاه نحو الالتزام الديني وعلاقته بالتكيف النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**. طولكرم.

البشير، خالد سعود (2003). **مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض، السعودية.

بكيس، فريد (2013). ظاهرة الطلاق وأثرها على الصحة النفسية للمرأة تحليل نفسي اجتماعي. المعارف **مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة يحي فارس**، الجزائر، 14(8)، 98-112.

البلوشي، علي محمد (2003)، **عوامل جنوح الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة والوقاية منها من منظور إسلامي**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

البنا، خليل (2010). **انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع**. ط1، عمان: دار أمواج للنشر والتوزيع.

بوخميس، عنايه (2012). **الأسرة وانحراف الأحداث**. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابه، ع(30).

جابر، سامية (1988). **الانحراف والمجتمع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الحارثي، حيلان محمد (2003). **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين**. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

الحراحشة، راكان (2018). العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأحداث في الأردن: دراسة ميدانية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 46(213).

حسين، محمد (2017). **التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث -دراسة ميدانية لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي**. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

حمزة، عبدالأمير (2008). **مظاهر السلوك الإنحرافي للأحداث، دراسة ميدانية في مدينة النجف**. رسالة ماجستير، جامعة الحرة في هولندا.

الخالدي، عطاالله والعلمي، دلال (2009). **الإرشاد الأسري والزواجي**. ط1 عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

دغمش، حازم (2018). دور السياسة الجنائية في مواجهة الانحراف الفكري، دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

الدوري، عدنان (1991). **الانحراف الاجتماعي: دراسة في النظريات والمشكلات**. ط1، الكويت: ذات السلاسل.

رشيد، بن الصديق (2014). **السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون**. رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر.

الرشيد، حمد والسعدي، عيسى (2002). **بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على انحراف الأحداث في دولة الكويت**. مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ج2، ع(109).

الرشيدي، قبلان (2010). **تغير منظومة القيم وعلاقتها بانحراف الفتيات سلوكيًا من وجهة نظرهن: دراسة ميدانية على الفتيات النزيلات في دار رعاية الفتيات بمنطقة الرياض**. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

زغير، رشيد وصالح، يوسف (2010). **الإنحراف وصحة النفسية**. ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الزهراني، عبد الرحمن (2006). **دراسة اجتماعية في ظاهرة انحراف الإحداث في منطقة ابها في السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية.

سجيدة، لزرق (2013). **التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الأحداث**، دراسة منجزة بالمركز المتخصص في إعادة التربية بحاسي دحو ولاية سيدي بلعباس. رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.

السمري، عدلي (2010). **علم الإجتماع الجريمة والإنحراف**. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

سومية، حومر (2006). **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث دراسة ميدانية أجريت بمركزي الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة**. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

شريف، فاتن محمد (2006). **الأسرة والقرابة: دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية**. ط 1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

شعبان، سمير (2010). السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة الانحراف لدى الأحداث. **مجلة العلوم الانسانية**، 4(18).

شلاش، وليد (2006). **رعاية الأحداث**. غزة: منشورات الجامعة الإسلامية.

الشمري، معالي (2020). السياسة الجنائية التشريعية في قوانين الاحزاب السياسية دراسة مقارنة. مجلة كلية التربية، 39(1)، 463-480.

الصانع، دهام (2015). **أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على انحراف الأحداث في دولة الكويت: دراسة مقارنه بين فئة أحداث البدون والكويتيين**. رسالة ماجستير غير منشوره، جامعه مؤتة، الأردن.

الصرايرة، خلدون (2019). **أثر العوامل الاجتماعية في انحراف الاحداث المحكومين الواقعين تحت إشراف مراقب السلوك من وجهة نظر مراقبي السلوك والأحداث**. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

الصرايرة، محمود (2019). **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

العازمي، فواز (2019). **أنماط التنشئة الأسرية وعلاقتها بانحراف الاحداث: دراسة ميدانية في دولة الكويت**. أطروحة دكتوراة، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبد، إسماعيل (2010). الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية إلى جنوح الأحداث. **مجلة كلية التربية للبنات**، 21(3).

عبدالقادر، علي (2017). **مواجهة ظاهرة الانحراف في المدارس والجامعات**. ط1، عمان: دار الأسرة مع دار العالم الثقافي.

عبدالله، سيف (2010). **بعض العوامل المسهمة في جنوح الأحداث كما يدركها الجانحون والعاملون معهم في دولة الإمارات العربية المتحدة.** رسالة ماجستير، جامعة نزوى، الإمارات العربية المتحدة.

العتيبي، شعيع (2014). **دور التنشئة الاجتماعية الأسرية في انحراف الأيتام : دراسة وصفية في جمعية رعاية الأيتام – إنسان.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

عزمي، محمد مدحت (2010). **نظرات في ظاهرة الجريمة في ضوء مبادئ علم الاجرام.** مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

العطوي، ضيف الله سليمان (2007). **أثر نمط التنشئة الأسرية في تقدير الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة تبوك.** رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤتة، الأردن.

العمري، صالح (2002). **العود إلى الإنحراف في ضوء العوامل الاجتماعية.** ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

العيسوي، عبد الرحمن (2004). **جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.

الغول، حسين علي (2004). **علم النفس الجنائي والجوانب النفسية والاكلينيكة للمجرم.** ط1، دار الفكر العربي، لبنان، بيروت.

قطاف، تمام (2014). دور السياسة الجنائية في معالجة العود إلى الجريمة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

كارة، مصطفى (1992)، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، معهد الاتحاد العربي، بيروت.

لطفي، طلعت إبراهيم والزيات، كمال (1999). **النظريات المعاصرة في علم الإجتماع.** ط1، القاهرة: دار غريب.

محمد، أنيس شهيد (2005). **مظاهر السلوك الإنحرافي بعد التغير السياسي في العراق بعد عام 2003**، دراسة ميدانية في مدينة الديوانية. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق.

مخامرة، فتحي (2017). **العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث في فلسطين من وجهة نظر شرطة الأحداث ومراقبي السلوك والأحداث أنفسهم.** رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

مصلح، عبداللطيف (2010). ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

المطيري، ناصر بن محيا (2007). السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي واتجاهات السياسة الجنائية الدولية. أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

المعمري، وفاء (2015). الأسباب المؤدي للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العُماني. أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 6(19).

منصور، يوسف (2007). العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بانحراف الأحداث: دراسة ميدانيه اجتماعية في مدينة بنغازي. رسالة ماجستير، جامعه التحدي، ليبيا.

ناصر، إبراهيم (2004). **التنشئة الاجتماعية.** ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة.

نعامة، سليم (1985)، **سيكولوجيا الانحراف.** بيروت: مؤسسة الرسالة.

الوسمي، منى (2017). النظام الجنائي الخاص بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة جامعة الشارقة، للعلوم القانونية،** 15(2).

المراجع الأجنبية

Alnasir, F & Al-Falaij, A. (2016). Factors Affecting Juvenile Delinquency in Bahrain. **Journal of General Practice**, 4(1), 1-5.

Bardis, P. (1997). Attitudes toward Violence among university students in India. **Journal of International Review of moden sociology**, 9 (1), 12-23.

Barrie, G & Lunne, R. (2005). Reducing violence in forensie mental health unit; seven- year study. **Journal of Mental Health practice**, 9 (4), 10-25.

Delisi, A & Hochstetler, N. (2002). an Exploratory Assessment of Tittles Control Balance Theory: Results from the National Youth Survey. **The Justice Professional**, 15 (3).

Frederic, A, Fite, P, & Rather, L. (2016). Single parenting style as a predictor of juvenile delinquency on selected cities of Cavite**. International Journal of Psychology & Counseling**, 6(1), 15-31.

Khuda, K. (2019). Juvenile Delinquency, Its Causes and Justice System in Bangladesh: A Critical Analysis. J. S. **Asian Stud**y,7(3), 109-118.

Krejcie & Morgan. (1970) Determining Sample Size for Research Activities. **Educational and Psychological Measurement**, 30, 607-610.

Lobos, J. (2020). Factors Affecting Juvenile Delinquency. **Faculty Research Journal**, 7(1), 1-6.

Lyons, S. (2004). Racid Distenencos in the Mental Health ،Need and Serviccoes Wilizarion of Youth in the Juvenile System. **The Journal of Behavior and Health Services and Research**, 31(3).

Mears, D., Cochran, J., Stults, B., Greenwald, M. (2014). The "true" juvenile offender: Age effects and juvenile court sanctioning. **Criminology**, 52(2), 169-194.

Moitra, T, & Mukherjee, I. (2010). Does parenting behavior impacts delinquency? A comparative study of delinquents and non-delinquents. **International Journal of Criminal Justice**, 5(2), 274-285.

Murray, J & Farrington, D. (2005). Parental imprisonment: effects on boys' antisocial behavior and delinquency through the life-course**. Journal of Child Psychology and Psychiatry**. 46(12).

Neckserson, D & Reitcgared, J. (2001). Interrupter Reliability of the Devereux Behavior Rating Scale. **Journal of Psychoeducational Assessment**, 8(1).

Nourollah, M., Fatemeh, M & Farhad, J. (2015). A Study of Factors Affecting Juvenile Delinquency. **Biomedical and Pharmacology Journal**, DOI: 10.13005/ bpj/ 551.

Parks, A. (2013). **The Effects of Family Structure on Juvenile Delinquency**. Master thesis, East Tennessee State University, USA.

Savina, N. N. (2009). Endogenous factors of juvenile delinquency and the perspectives of its prognosing. **International Journal of Academic Research.** Nov1(2).

Wallace, A & Walf, M. (1991). **Contemporary Sociological theory: Continuing the classical tradition.** New Jersey. U. S. A.

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة الالكترونية على نموذج جوجل (Google Form)

استبانـــــــة للكشف عن السياسة الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني
الأسئلة
الردود 231
231 ردًا
عدم قبول الردود
رسالة للمستجيبين
لم يعد هذا النموذج يقبل الردود
ملخص
السؤال
فردي
الجنس
230 ردًا

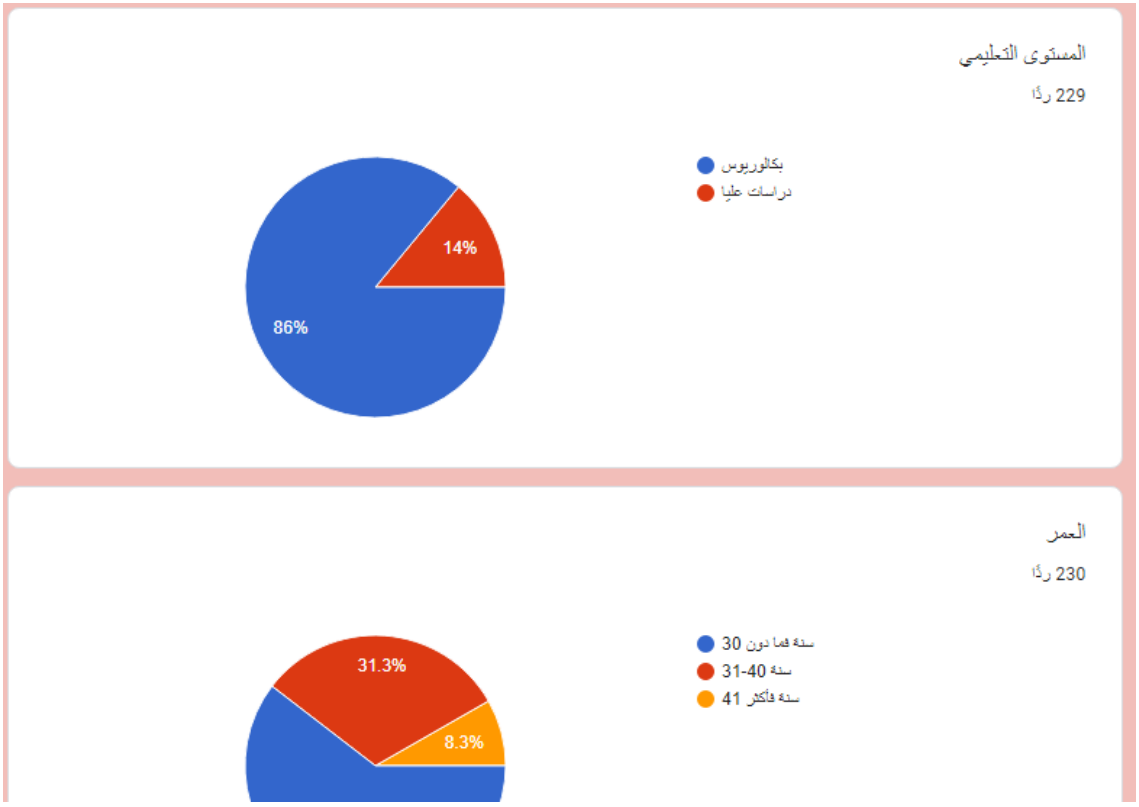
المستوى التعليمي
229 ردًا
بكالوريوس
دراسات عليا
14%
86%
العمر
230 ردًا
سنة فما دون 30
سنة 31-40
سنة فأكثر 41
31.3%
8.3%

يوجد قوانين واضحة للقيم والمصالح الجديرة بالحماية العقابية.

230 ردًا

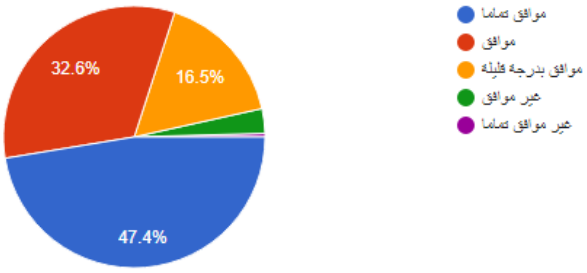

تمنع سياسة التجريم إهدار أو تدمير القيم والمصالح المجتمعية.

228 ردًا

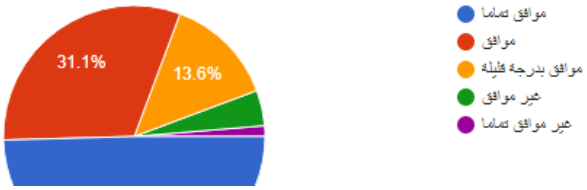

تتضمن السياسة العقابية الحديثة تدابير مستقبلية لتجميد وتحديد الخطورة المتوقعة.

228 ردًا

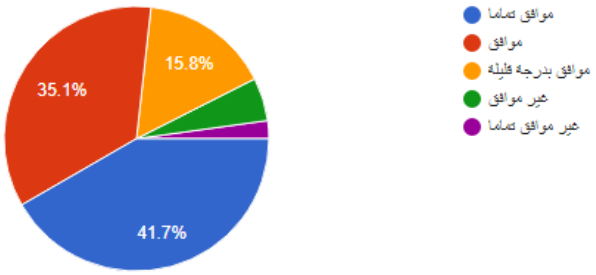

تركز السياسة العقابية الحديثة على حماية الفرد من الانحراف بوقايته من الجريمة قبل وقوعها.

230 ردًا

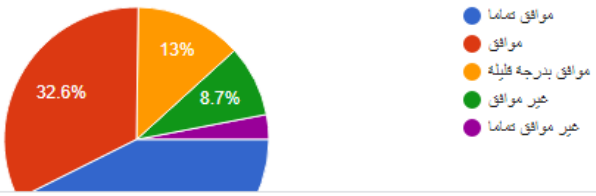

ملحق (ب)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

السياسه الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **السياسه الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني**". كمتطلب للحصول على درجة الماجستير/ تخصص ...../ كلية ..... / جامعة مؤتة بإشراف الدكتورة ولاء الصرايرة، ونظرًا لما تتمتعون بهِ من خبرة ومكانة علمية أطلُب مساعدتكم في تحكيم الإستبانة، من حيث شمولية الفقرات، وإنتمائها للمجال ومناسبة الصياغة اللغوية ومدى وضوح الفقرات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه مُناسبًا.

علمًا أن سلم الإجابة على هذه الإستبانة كما يلي:

غير موافق تماما	غير موافق	موافق بدرجة قليلة	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

بيانات المحكمين

اسم الدكتور:

التخصص:

الجامعة:

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

5- ماهي أكثر أنواع الانحراف انتشارًا في المجتمع الأردني؟

6- ماهي أكثر أساليب السياسة الجنائية (سياسة التجريم، السياسة العقابية الحديثة، السياسة الردعية الحديثة) تطبيقًا في المجتمع الأردني؟

7- هل هناك علاقة ما بين السياسة الجنائية والانحراف في المجتمع الأردني؟

8- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أساليب السياسة الجنائية في المجتمع الأردني تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)؟

اولاً: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المستوى التعليمي: ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عُليا

العمر: ☐ 20-30 سنة ☐ 31-40 سنة ☐ 41 سنة فأكثر

ثانيًا مقياس السياسة الجنائية:

الرقم	العبارة	الصياغة اللغوية		الإنتماء		ملاحظات أخرى
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
	السياسة الجنائية **سياسة التجريم**					
1.	يوجد بيان واضح للقيم والمصالح الجديرة بالحماية العقابية.					
2.	تمنع سياسة التجريم إلحاق الضرر بالقيم والمصالح المجتمعية.					
3.	تمنع سياسة التجريم إهدار أو تدمير القيم والمصالح المجتمعية.					
4.	تمنع سياسة التجريم التهديد بانتهاك القيم والمصالح المجتمعية.					
5.	تشمل سياسة التجريم بيان العقوبات المناسبة لكل جريمة.					
6.	تحدد نصوص القانون الجنائي النتائج الضارة التي تستوجب التجريم.					
7.	ترتكز السياسة الجنائية على مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).					
8.	تتضمن سياسة التجريم أقصى درجات الحماية للقيم والمصالح المجتمعية.					
9.	تتضمن السياسة الجنائية عقوبات فعّالة لدمج الجاني من جديد في الحياة الاجتماعية.					
10.	تحدد نصوص القانون الجنائي أسلوب تنفيذ العقوبة بما يتلائم مع الجريمة.					
	السياسة العقابية الحديثة					
11.	تراعي السياسة العقابية الحديثة حقوق المحكوم بصفتهِ الإنسانية.					

.12	تخلو السياسة العقابية الحديثة من القسوة والجور على الجاني.				
.13	ترتكز السياسة العقابية الحديثة على أساس من العدالة.				
.14	تتضمن السياسة العقابية الحديثة أسس أخلاقية واجتماعية.				
.15	تُركز السياسة العقابية الحديثة على إصلاح الجاني وتقويمه.				
.16	تتعامل السياسة العقابية الحديثة مع المجرمين بحسب طبيعة الجريمة المرتكبة.				
.17	تتضمن السياسة العقابية الحديثة تدابير مستقبلية لتجميد وتحييد الخطورة المتوقعة.				
.18	تركز السياسة العقابية الحديثة على حماية الفرد من الانحراف بوقايته من الجريمة قبل وقوعها.				
.19	تشمل السياسة العقابية الحديثة بيان الأسس الواجب اتباعها عن اصدار الحكم.				
.20	تشمل السياسة العقابية الحديثة الأسس الواجب مراعاتها والاجراءات التي يجب اتباعها عند تنفيذ العقوبات.				
	السياسة الردعية الحديثة				
.21	تُركز السياسة الردعية الحديثة على إجتثاث العادات الانحرافية المجتمعية.				
.22	تشمل السياسة الردعية الحديثة على تدابير وقائية وردعية تنفيذًا لسياسة الدفاع الاجتماعي.				
.23	تتصدى السياسة الردعية الحديثة للعوامل التي تهيء الفرصة للأفعال الضارة.				
.24	تُركز السياسة الردعية الحديثة على القضاء على العوامل التي تهيئ الفرص لارتكاب الجرائم.				

25.	تسعى السياسة الردعية الحديثة لتطوير المجتمع في نظمه الاجتماعية وعلاج المنحرفين.				
26.	تهتم السياسة الردعية الحديثة بإعادة تأهيل وتقويم وتربية المنحرفين.				
27.	ترتكز السياسة الردعية الحديثة على مواجهة الخطورة الاجتماعية بالوقاية.				
28.	تتضمن السياسة الردعية الحديثة التنبيه والانذار والتحذير بواسطة الردع النصي.				
29.	تتضمن السياسة الردعية الحديثة حماية المحكوم عليه من الانحراف بواسطة التنفيذ العقابي.				
30.	تعطي السياسة الردعية الحديثة الحق للقضاء لإصدار قرارات تتضمن تدابير ردعية بناء على طلب جهات أمنية.				

ثالثًا مقياس الانحراف:

الرقم	العبارة	الصياغة اللغوية		الإنتماء		ملاحظات أخرى
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
	الانحراف					
.1	يتصف المنحرف بمجموعة من الصفات السيئة كالكذب والسرقة.					
.2	لدى المنحرف توجه نحو سرقة ما يملكهُ غيره.					
.3	يمتلك المنحرف وقت فراغ كبير جدًا.					
.4	غالبًا ما يشعر المنحرف بالإحتياج المادي.					
.5	غالبًا ما يحصل الانحراف نتيجة ضعف التربية الأسرية.					
.6	يحدث الانحراف نتيجة ضعف الضبط الاجتماعي.					
.7	يفتقد المنحرف لمراقبة ومحاسبة والديهِ لهُ.					
.8	غالبًا ما يكون الحدث أقرب لوالدتهِ من والدهِ.					
.9	يتصف المنحرف بسرعة الغضب والأنانية.					
.10	غالبًا ما يكون المنحرف غير مسؤول ومتهور.					
.11	لا يلتزم المنحرف بالنصيحة المقدمة لهُ من الأهل.					
.12	لدى المنحرف وعي أقل بما يدور حولهُ.					
.13	يقوم المنحرف بشجارات دون سبب وبشكل مستمر.					
.14	غالبًا ما يتأثر المنحرف برفاق السوء.					
.15	غالبًا ما يفشل المنحرف في إستغلال الوقت.					
.16	يتأثر سلوك المنحرف بغيرته من الآخرين.					
.17	يتصرف المنحرف بحرية دون الإكتراث لقواعد السلوك الحسن والقانون.					

18.	غالبًا ما يفضل المنحرف الأشخاص العدوانيين الذين يؤذون الآخرين.				
19.	يفضل المنحرف أسلوب إستغلال الآخرين.				
20.	لدى المنحرف مجموعة من الأفكار المعذبة والمؤلمة.				
21.	يتسم المنحرف بالعدوانية والرغبة بالإيذاء.				
22.	لا يلتزم المنحرف بالقوانين والأنظمة.				
23.	يتسم المنحرف باللامبالاة بالآخرين.				
24.	يُمارس المنحرف سلوكيات غير اجتماعية (كالكذب والغش).				
25.	ينشأ السلوك المنحرف من حرمان الأبناء من الإشباعات المادية والعاطفية.				

ملحق (ج)

أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	الجامعة	الكلية	التخصص
.1	زيد الشمايلة	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.2	سليم القيسي	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.3	نسرين البحري	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.4	نجاح هبارنة	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.5	مراد مواجدة	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.6	فايز المجالي	دكتور	مؤتة	العلوم الاجتماعية	
.7	ناصر ابو زيتون	دكتور	الحسين بن طلال	العلوم الاجتماعية	

ملحق (د)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

استبانـــــة للكشف عن السياسه الجنائية ودورها في الوقاية من الانحراف في المجتمع الاردني

أخي المحامي / أختي المحامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهدف هذه الاستبانة للكشف عن "السياسة الجنائية ودورها في الحد من الانحراف في المجتمع الأردني" آمل التكرم بتعبئتها بكل مصداقية بوضع علامة (✓) تحت أحد الخيارات المطروحة أمام كل عبارة، علماً أن ما يرد من إجابات في هذه الاستبانة سيستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير ،،

الطالبة: عهد غالب الرواشدة

الدكتورة: ولاء عبدالفتاح الصرايرة

أولاً: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المستوى التعليمي: ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عُليا

العمر: ☐ 30 سنة فما دون ☐ 31–40 سنة ☐ 41 سنة فأكثر

الخبرة: ☐ 5 سنوات فما دون ☐ 6–10 سنوات ☐ 11 سنة فأكثر

اختصاص المحامي: ☐ نظامي ☐ شرعي

السياسة الجنائية:

الرقم	العبارة	درجات الإجابة				
		موافق تماماً	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماماً
	المحور الأول السياسة التجريم					
.1	يوجد قوانين واضحة للقيم والمصالح الجديرة بالحماية العقابية.					
.2	تمنع سياسة التجريم إهدار أو تدمير القيم والمصالح المجتمعية.					
.3	تشمل سياسة التجريم بيان العقوبات المناسبة لكل جريمة.					
.4	تحدد نصوص القانون الجنائي النتائج الضارة التي تستوجب التجريم.					
.5	ترتكز السياسة الجنائية على مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).					
.6	تتضمن سياسة التجريم أقصى درجات الحماية للأفراد والممتلكات.					
.7	تتضمن السياسة الجنائية أساليب فعّالة لدمج الجاني من جديد في الحياة الاجتماعية.					
.8	تحدد نصوص القانون الجنائي أسلوب تنفيذ العقوبة بما يتلائم مع الجريمة.					
	المحور الثاني السياسة العقابية الحديثة					
.9	تراعي السياسة العقابية الحديثة حقوق المحكوم بصفتهِ الإنسانية.					
.10	تخلو السياسة العقابية الحديثة من القسوة والجور على الجاني.					
.11	ترتكز السياسة العقابية الحديثة على أساس من العدالة.					
.12	تتضمن السياسة العقابية الحديثة أسس أخلاقية واجتماعية.					

.13	تُركز السياسة العقابية الحديثة على إصلاح الجاني وتقويمه.					
.14	تتعامل السياسة العقابية الحديثة مع المجرمين بحسب طبيعة الجريمة المرتكبة.					
.15	تتضمن السياسة العقابية الحديثة تدابير مستقبلية لتجميد وتحييد الخطورة المتوقعة.					
.16	تركز السياسة العقابية الحديثة على حماية الفرد من الانحراف بوقايته من الجريمة قبل وقوعها.					
.17	تشمل السياسة العقابية الحديثة بيان الأسس الواجب اتباعها عن اصدار الحكم.					
.18	تشمل السياسة العقابية الحديثة الأسس الواجب مراعاتها والاجراءات التي يجب اتباعها عند تنفيذ العقوبات.					
	المحور الثالث السياسة الردعية الحديثة					
.19	تُركز السياسة الردعية الحديثة على إجتثاث العادات الانحرافية المجتمعية.					
.20	تشمل السياسة الردعية الحديثة على تدابير وقائية وردعية تنفيذًا لسياسة الدفاع الاجتماعي.					
.21	تتصدى السياسة الردعية الحديثة للعوامل التي تهيء الفرصة للأفعال الضارة.					
.22	تُركز السياسة الردعية الحديثة على القضاء على العوامل التي تهيئ الفرص لارتكاب الجرائم.					
.23	تسعى السياسة الردعية الحديثة لتطوير المجتمع في نظمه الاجتماعية.					
.24	تهتم السياسة الردعية الحديثة بإعادة تقويم المنحرفين.					
.25	ترتكز السياسة الردعية الحديثة على مواجهة الخطورة الاجتماعية بالوقاية.					
.26	تتضمن السياسة الردعية الحديثة التنبيه والانذار والتحذير بواسطة الردع النصي.					
.27	تتضمن السياسة الردعية الحديثة حماية المحكوم عليه من الانحراف بواسطة التنفيذ العقابي.					

28.	تعطي السياسة الردعية الحديثة الحق للقضاء لإصدار قرارات تتضمن تدابير ردعية بناء على طلب جهات أمنية.					

الانحراف:

الرقم	العبارة	درجات الإجابة				
		موافق تماماً	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماماً
	الانحراف					
.1	يتصف المنحرف بمجموعة من الصفات السيئة كالكذب والسرقة.					
.2	لدى المنحرف توجه نحو سرقة ما يملكهُ غيره.					
.3	يمتلك المنحرف وقت فراغ كبير جدًا.					
.4	يحدث الانحراف نتيجة الإحتياج المادي.					
.5	يحدث الانحراف نتيجة ضعف التربية الأسرية.					
.6	يحدث الانحراف نتيجة ضعف الضبط الاجتماعي.					
.7	يحدث الانحراف نتيجة التفكك الأسري.					
.8	غالبًا ما يكون الحدث أقرب لوالدتهِ من والدهِ.					
.9	يتصف المنحرف بسرعة الغضب والأنانية.					
.10	غالبًا ما يكون المنحرف غير مسؤول ومتهور.					
.11	لا يلتزم المنحرف بالنصيحة المقدمة لهُ من الأهل.					
.12	يتصف المنحرف بقلة الوعي بما يدور حولهُ.					
.13	يقوم المنحرف بشجارات دون سبب وبشكل مستمر.					
.14	يحدث الانحراف نتيجة رفاق السوء.					
.15	يتصف المنحرف بغيرته من الآخرين.					
.16	يحدث الانحراف تصرف المنحرف بحرية دون الإكتراث لقواعد السلوك الحسن والقانون.					
.17	غالبًا ما يفضل المنحرف الأشخاص العدوانيين الذين يؤذون الآخرين.					
.18	يفضل المنحرف أسلوب إستغلال الآخرين.					
.19	لدى المنحرف مجموعة من الأفكار المعذبة والمؤلمة.					
.20	يتسم المنحرف بالعدوانية والرغبة بالإيذاء.					
.21	يتصف المنحرف بعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة.					
.22	يتصف المنحرف باللامبالاة بالآخرين.					

23.	يُمارس المنحرف سلوكيات غير اجتماعية مثل (الكذب، والغش، تعاطي المخدرات، الخ).					
24.	يحدث الانحراف نتيجة حرمان الأبناء من الإشباعات المادية والعاطفية.					

المعلومات الشخصية

الاسم: عهد غالب الرواشدة

التخصص: الماجستير في تخصص علم جريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2022